



شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات بالتعاون مع شركة تراورز و هاملنز الدولية



المحتويات



مقدمة

التعريف بنا

(أ) شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات

السيرة الذاتية لمؤسس ورئيس المكتب

- أمثلة من خبراتنا

قائمة ببعض عملائنا

- مجالات الخبرة

التعريف بـ تراورز و هاملنز

بعض ما كتب عن شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات

خبراتنا

(ب) تراورز و هاملنز - خبراتنا في المنطقة



شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

مقدمة



مقدمه



- يسر شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات وتراورز وهاملنز للمحاماة تقديم تعريف عام عن مكتبينا وعن الخدمات القانونية والاستشارية التي نقدمها، وبيان لسابق خبراتنا وفريق عملنا وفروعنا.
- نحن معاً نتمتع بوضع مثالي يتيح لنا أن نقدم لعملائنا ما يحتاجونه من خبراتنا وتجاربنا على أعلى مستوى من الخدمة ومن الرعاية لمصالحهم.
- وبعد العمل سوياً في عدة مشروعات منذ عام ٢٠١١م، تم بتاريخ ١١ / ١١ / ٢٠١٤م توقيع إتفاقية تعاون حصرية بين المكتب الأول للمحاماة والاستشارات وتراورز وهاملنز للمحاماة، ممثلاً لشركة تراورز وهاملنز الدولية المحدودة، يقدم بموجبها المكتبان إستشارات قانونية محلية ودولية لعملائهما في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال:
- ١. خبرتنا العميقة سواء في السوق المحلي أو العالمي / كما سيتضح في هذا البروشور، حيث قام المكتب الأول وتراورز معاً بتنفيذ مشاريع متعددة في المملكة وخارجها، كما قاما أيضاً بتقديم خدمات استشارية متنوعة في مجالات مختلفة بالإضافة إلى خدمات التقاضي التي تميزت بوجود عدد من القضايا الكبيرة في مختلف المجالات.
- ٢. معرفة الفريقين لبعضهم البعض عن كثب، وذلك لقيامهم بالعديد من الأعمال المشتركة والاستشارات القانونية طوال الأربع سنوات من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤م، مما جعل الانسجام والتوائم بين عمل الفريقين هو الدافع الأساسي لهذا التحالف الذي سيحقق مصلحة عملائنا على أكمل وجه.



شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

التعريف بنا



التعريف بشركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات



استطاعت "شركة المكتب الأول" خلال مدة قصيرة من الزمن أن تصبح واحدةً من أبرز مكاتب المحاماة في المملكة العربية السعودية، كما أصبح لدى الشركة الآن فريق يتمتع بخبرات واسعة ومرونة عالية تجعله قادراً على العمل على المستويين الدولي والمحلي على أساس التزام مهني بتقديم خدمات قانونية واستشارية عالية المستوى والجودة وعلى نحو يتسم بفعالية التكلفة وسرعة في فهم طبيعة أعمال عملائنا واحتياجاتهم. تقدم "شركة المكتب الأول" خدماتها باللغتين العربية والإنجليزية على أساس منهجية العمل الخاصة بالمشروع الذي بين أيدينا على النحو الآتي:

تقديم مزيج من الاستشارات القانونية الذي يجمع بين الإبداع ووضع المستجدات المستقبلية المتوقعة في الحسبان.

التعامل مع مختلف الأمور من خلال رؤية واضحة تستهدف تحقيق أهداف عملائنا بأعلى مستوى من الجودة اللازمة.

ضمان وجود خطوط اتصال وتواصل واضحة وفعالة مع عملائنا.

التعامل بسرية وخصوصية كاملة مع كافة المعلومات الخاصة بالعميل والتي يزودنا العميل بها.

"المكتب الأول" هو مكتب محاماة متخصص ومتمرس في مجال عمله استطاع أن يتبوأ بنجاح مكان الصدارة بين أقرانه في المملكة العربية السعودية من خلال جودة وكفاءة الخدمات القانونية الاستشارية التي قدمها وما زال يقدمها إلى العديد من الشركات والمؤسسات والجهات في القطاعين العام والخاص.

التعريف بشركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات



وتشتمل أنشطة شركة المكتب الأول على مجموعة واسعة من الخدمات القانونية منها:

• النظام المالي والتجاري	• نظام الشركات
• التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات	• الملكية الفكرية
• الخصخصة	• القانون البحري والجوي
• الإنشاءات والتطوير العقاري	• التحكيم والمصالحة
• الشركات وإدارة الثروات	• التقاضي
• نظام العمل	• التوثيق
• القانون الجنائي	

ولمزيد من المعلومات نأمل زيارة موقعنا الإلكتروني www.primaconsultants.com.sa





شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

السيرة الذاتية لمؤسس و رئيس شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات



السيرة الذاتية



صاحب السمو الأمير الدكتور / عبد الرحمن بن سعود الكبير
"الرئيس العام"

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في الشريعة من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام (١٤١١هـ / ١٩٩١م).
- بكالوريوس في الاقتصاد بتقدير جيد جداً من كلية التجارة بجامعة الملك سعود (الرياض سابقاً) عام (١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م).

- دكتوراه في الفقه المقارن بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤٢١هـ / ٢٠٠١م).
- ماجستير في الفقه المقارن بتقدير ممتاز من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

السيرة الذاتية



الندوات والمؤتمرات

شارك في العديد من المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بالأعمال التجارية داخل المملكة وخارجها.

اللغات

العربية والانجليزية تحدثا وكتابة

العضوية في الهيئات

- محكم معتمد في جدول محكمي مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- محكم معتمد لدى المركز السعودي للتحكيم التجاري.
- عضو لجنة المحكمين - وزارة العدل - المملكة العربية السعودية.
- عضو مركز التوفيق، التحكيم والخبرة التجاري، الغرفة التجارية العربية الفرنسية.
- موثق معتمد لدى وزارة العدل.

الخبرات العملية

- الخبرة العملية ٢٤ سنة.
- قام بالتدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، معيداً ومحاضراً وأستاذاً مساعداً، منذ عام (١٤١١هـ - ١٤٢٢هـ) الموافق (١٩٩١م - ٢٠٠٢م).
- مؤلف كتاب "الكفالات المعاصرة" وهو أول دراسة قانونية اقتصادية مقارنة من وجهة نظر إسلامية حول التسهيلات الائتمانية، خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية، الائتمانات البنكية، وتكييفها من الناحية الفقهية، فجمع بذلك بين دراسته الأكاديمية المتخصصة في الاقتصاد والفقه الإسلامي المقارن وبين خبراته العملية.
- أسس العديد من الشركات والمؤسسات التجارية والخدمات الناجحة.
- صاحب ومؤسس المكتب الأول للمحاماة والاستشارات، ٢٠٠٣م.

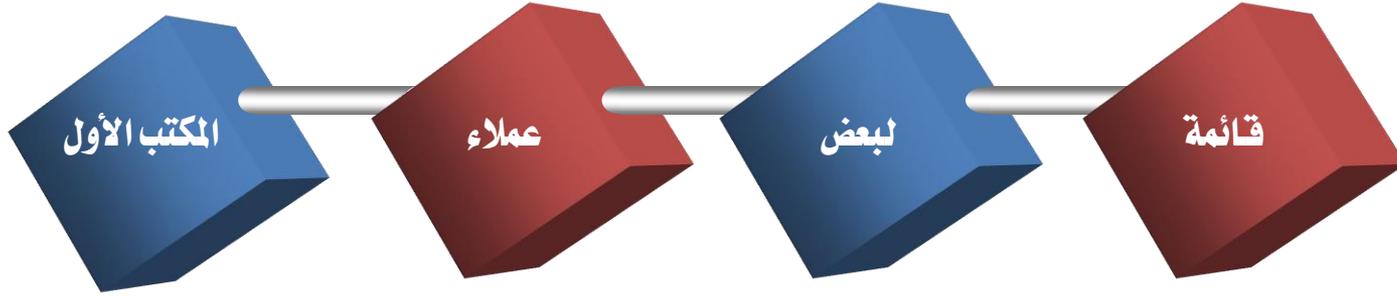


شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

قائمة ببعض عملائنا

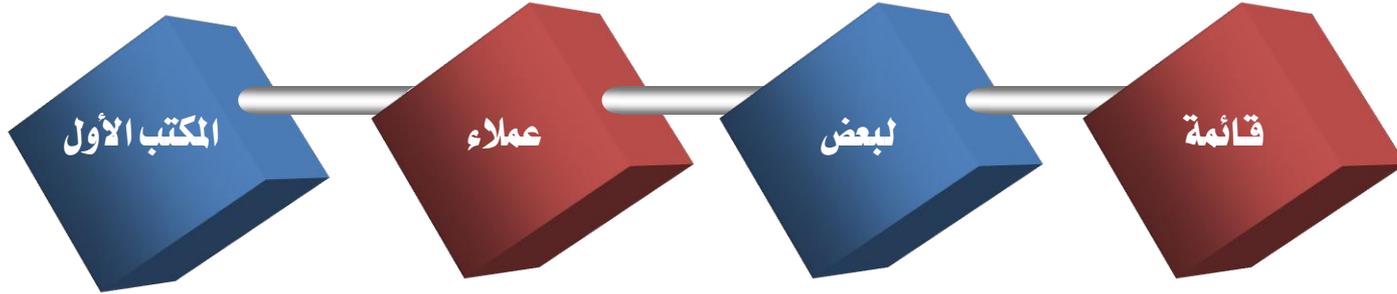


قائمة ببعض عملائنا



- | | |
|---------------------------|---|
| شركة أفيا للاتصالات | المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة |
| شركة فور إيضر برودكتز | وزارة المياه والكهرباء |
| البنك الامريكي Ex-IM Bank | الهيئة العامة للاستثمار |
| شينسي بنك الياباني | شركة المياه الوطنية |
| الوفيرا اوف اميركا | مجلس الغرف التجارية (الصناعية) السعودية |
| سي ام اس كاميرون ماكيينا | شركات مجموعة الجريسي |
| السفارة البرازيلية | الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك |
| | مجموعة زينل |
| | الغرفة التجارية الصناعية بالرياض |
| | المؤسسة العامة للحبوب |
| | الخطوط الجوية العربية السعودية |
| | الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومنا |
| | طق التقنية |
| | شركة نعيم للاستثمار |
| | شركة عقار القابضة |

قائمة ببعض عملائنا



- | | | |
|---|--------------------------------------|--|
| شركة سامسونج | تحالف مشروع مترو مكة | افاكيان للمجوهرات |
| شركة مشروع توسعة الشعبية | شركة أبسل باول للمقاولات | مجموعة عبد المحسن الحكير |
| شركة أيزولكس كورسان | شركة تقنية الدفاع والأمن | شركة العويضة |
| وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية | شركة أسلسان إلكترونيك | شركة الشعبية للمياه والكهرباء |
| وزارة المالية | هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج | السفارة التركية |
| شركة داماس للمجوهرات | شركة كونتري كلوب فاكيشن | هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي |
| شركة باس لخدمات الموانئ | الشركة السعودية القابضة | |
| المصرف العراقي للتجارة | شركة ترابط للاستثمار | |
| شركة سودروباو المحدودة | شركة هيف التجارية | |



شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

التعريف بـ تراورز و هاملنز



التعريف بـ تراورز و هاملنز



(١) التاريخ في المنطقة

تتميز "تراورز وهاملنز" بأنها من أقدم شركات المحاماة الأجنبية العاملة بمنطقة الشرق الأوسط، حيث أن سجلها في الشرق الأوسط يعود تاريخه إلى عام ١٩٥٩ مما يجعل تراورز وهاملنز من شركات المحاماة الدولية الأكثر خبرة في المنطقة.

"تراورز وهاملنز" هي شركة محاماة دولية تضم ١٥٠ شريكاً وحوالي ٩٠٠ موظفاً موزعين في منطقة الشرق الأوسط والمملكة المتحدة ومنطقة الشرق الأقصى ولها مكاتب في أبو ظبي والبحرين ودبي وسلطنة عُمان ولندن وبرمنجهام وإكستر ومانشستر، كما أن لها مكتب تمثيلي إقليمي في كوالالمبور ومؤخراً توجت تراورز وهاملنز تواجدها في المملكة العربية السعودية باتفاقية تعاون مع المكتب الأول للمحاماة والاستشارات، ومن خلال ذلك كله نقدم لعملائنا مجموعة من الخدمات الاستشارية المتكاملة. كما يدعم هذا الانتشار الجغرافي محامون يعملون في الجمعية الدولية لمكاتب المحاماة المستقلة Interlaw والتي تضم محامون يعملون في أكثر من ١٢٥ مدينة على مستوى العالم. ومن خلال هذه العضوية نستطيع وبسرعة الاستفادة من والاستعانة بالخبرات والمعارف القانونية لهذه الشبكة الدولية دعماً لعملائنا في أي مكان وفي أي منطقة يعملون بها.

التعريف بـ تراورز و هاملنز



ومن خلال تواجدها القوي في منطقة الشرق الأوسط أصبحنا نتمتع بسمعة راسخة في مجال الاستشارات التي نقدمها للحكومات، وصناديق الثروات الاستثمارية السيادية، والمستثمرين الدوليين و الشركات الإقليمية والمحلية والشركات متعددة الجنسيات، كما أننا نقوم أيضاً بتمثيل الكثير من الأفراد من ذوي الملاءة المالية العالية. وقد سبق لمحاميننا وما زالوا يعملون في الكثير من المشروعات "الأولى من نوعها" والرائدة في المنطقة، إضافة إلى مشروعات أخرى مبتكرة تغطي العديد من القطاعات التي تشمل القطاع المصرفي، وقطاع الشركات، والمرافق العامة، وتجهيزات البنية الأساسية التحتية، وقطاع المنتجات الهيدروكربونية، وقطاع الاتصالات وقطاع العقارات وغيرها.

ونحن نصنف بصفة منتظمة كأحد مكاتب المحاماة الرائدة العاملة في منطقة الشرق الأوسط من خلال ما نقدمه من خدمات قانونية واستشارية للمستثمرين الأجانب والمحليين الساعين إلى شراء حصص وأسهم أو غير ذلك في الشركات العاملة في المنطقة. تشمل مجالات خبراتنا الأساسية ما يلي:

التعريف بـ تراورز و هاملنز



مجالات الخبرة

المشروعات

قطاع الشركات والقطاع التجاري

القطاع المصرفي والتمويل شاملاً التمويل الإسلامي

القطاع العقاري

الثروات الخاصة

قطاع الطاقة

التقاضي والمنازعات



التعريف بـ تراورز و هاملنز



(٢) جوائز وتصنيفات حديثة

- جائزة أفضل فريق عقاري لعام ٢٠١٦م، جوائز مجلة «الأسبوع القانوني (Legal Week)» البريطانية لاستشارات الشركات بمنطقة الشرق الأوسط.
- أفضل فريق متخصص في الأسواق المالية لعام ٢٠١٦م، وفقاً لمجلة «أخبار التمويل الإسلامي (Islamic Finance News)».
- جائزة أفضل مكتب محاماة في مجال التخطيط لعام ٢٠١٥م، مجلة «جوائز التخطيط (Planning Awards)» البريطانية.
- جائزة التميز في الخدمات القانونية الدولية لعام ٢٠١٥م، جوائز الجمعية القانونية للتميز، المملكة المتحدة.
- جائزة التميز في الخدمات القانونية الدولية لعام ٢٠١٥م، جوائز الجمعية القانونية للتميز، المملكة المتحدة.
- جائزة أفضل مكتب محاماة للاستشارات الإسلامية في البحرين – مجلة التمويل الدولي، ٢٠١٤م.
- الإدراج ضمن القائمة النهائية لأفضل فريق عقاري للحصول على جوائز مانشستر القانونية لعام ٢٠١٤م.
- الإدراج ضمن القائمة النهائية لتصنيف أفضل مكتب محاماة في مجال الاستشارات العقارية لعام ٢٠١٣م (التخصص – الإسكان الإجتماعي) لجوائز أفضل ٥٠٠ مكتب محاماة في المملكة المتحدة.
- الفوز بجائزة أفضل شركة في مجال استشارات القطاع العام (التخصص – الحكم المحلي) لعام ٢٠١٣م ضمن جوائز أفضل ٥٠٠ مكتب محاماة في المملكة المتحدة.



شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

خبراتنا





شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

(أ) شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات





شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

- أمثلة من خبراتنا



أمثلة من خبراتنا



أولاً

قامت شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات بتنفيذ مشروع تعديلات نظام العمل" حيث تم التعاقد مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بتاريخ ٢٠٢٠/٠٥/١٢ م.

وقد تم انجاز جميع مراحل المشروع وفق شهادات الإنجاز ادناه وذلك على النحو التالي.

أولاً: تحليل الوضع الراهن ومراجعة نظام العمل.

ثانياً: دراسة المقارنات المرجعية والدولية لنظام العمل وبيان أفضل الممارسات وتبرير مناسبة تبنيها في المملكة من عدمه.

ثالثاً: إعداد النسخة الأولية من الوثيقة التشريعية المقترحة والتي سيتم العمل عليها خلال المدة المتبقية من تنفيذ المشروع.

رابعاً: إعداد الوثيقة التشريعية لكافة التعديلات وتفاصيل الإجراءات لإنفاذها.

خامساً: التقرير النهائي للمشروع.

أمثلة من خبراتنا



ثانياً

عمل المكتب في كثير من المشاريع سواء القطاع العام أو القطاع الخاص والتي تشمل جميع الجوانب سواء في مجال الإستشارات القانونية أو صياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات وكتابة المذكرات أو مراجعة وتعديل الأنظمة واللوائح وغير ذلك من الأمور الفنية المتعلقة بالإستشارات القانونية أو المحاماة والتقاضي.

وسوف نبرز هنا أحد المشاريع التي توضح طبيعة العمل الذي قام به المكتب الأول وهو من المشاريع المركبة التي يتم من خلالها عمل الكثير من الدراسات والتقارير والإستشارات والعقود وتأسيس الشركات وخلاف ذلك.

ولعل الإطلاع على هذا المشروع يعطي فكرة واضحة عن عمل المكتب في المجالات المختلفة التي تنشدها الهيئة السعودية للمقاولين.

ولا شك أن الخبرات المكتسبة لدى المكتب سوف تكون عاملاً قوياً في الاستفادة من تلك المشاريع لإعداد جميع الحلول والمقترحات التي يتطلبها هذا المشروع.

أمثلة من خبراتنا



المؤسسة العامة للحبوب

مشروع خصخصة المؤسسة العامة للحبوب وهو مشروع متكامل يشتمل على عدة مجالات يدخل فيها العقود والدراسات القانونية والتقارير الاستشارية والأنظمة واللوائح التنفيذية وهذا مثال متكامل للخدمات الشاملة التي قدمت في المشاريع الكبرى. وقد قام المكتب لتنفيذ ذلك بما يلي:

أولاً: إعداد وتسليم مشروع نظام المؤسسة العامة للحبوب، ونظام المطاحن، واللائحة التنفيذية، وكذلك المسودات الأولية للوائح التنفيذية الثمانية المرتبطة بها.

ثانياً: إعداد الخدمات الاستشارية القانونية لدراسة خصخصة وإعادة هيكلة المؤسسة.

ثالثاً: تقديم استشارات قانونية لبرنامج إعادة هيكلة المؤسسة وتخصيصها.

رابعاً: إعداد الوثائق الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في مشروع إنشاء وتشغيل المطاحن.

خامساً: إعداد النموذج المالي والترجمة لوثائق عقد إنشاء وتشغيل المطاحن بواسطة القطاع الخاص.

أمثلة من خبراتنا



شهادة إنجاز رقم (١)

المؤسسة العامة للحبوب
SAGCO
General Grain Organization
القاهرة - جمهورية مصر العربية
رقم الهاتف: ٢٣٠
الفاكس: ١١٤٠-١١٤٠
البريد الإلكتروني: info@sagco.gov.eg
www.sagco.gov.eg

شهادة إنجاز

تشهد المؤسسة العامة للحبوب بأن المكتب الأول للمحاماة والاستشارات قد قام بإنهاء وتسليم جميع المتطلبات اللازمة لإعداد مشروع نظام المؤسسة العامة للحبوب، ونظام المطاحن، والأمانة التنفيذية، وكذلك المسودات الأولية للوائح الدورية الثمانية المرفقة بها وهي:

- ١- لائحة القواعد
- ٢- لائحة التعويض
- ٣- اللائحة المالية
- ٤- لائحة مقررات القمح
- ٥- لائحة جوده القمح
- ٦- لائحة حماية المستهلك
- ٧- لائحة لائحة الفصل في المخالفات والإجراءات

وذلك حسب العقد المبرم بتاريخ ١٤٣٣/٥/٨هـ، وأمر التصدير المبرم بتاريخ ١٤٣٧/١/١٢هـ، وقد أتم ذلك على وجه أكمل ووجه شركتنا وتقديرنا لجهود المكتب التي بذلك.

ولكم أطيب تحياتي،

نائب المحافظ للشؤون التنظيمية
خالد بن عبدالله الشوير

شهادة إنجاز رقم (٢)

المؤسسة العامة للحبوب
SAGCO
General Grain Organization
القاهرة - جمهورية مصر العربية
رقم الهاتف: ٢٣٠
الفاكس: ١١٤٠-١١٤٠
البريد الإلكتروني: info@sagco.gov.eg
www.sagco.gov.eg

شهادة إنجاز

تشهد المؤسسة العامة للحبوب بأن المكتب الأول للمحاماة والاستشارات قد قام بإنهاء وتسليم جميع المتطلبات اللازمة لإعداد الخدمات الاستشارية القانونية لدراسة خصخصة وإعادة هيكلة المؤسسة، وذلك حسب العقد المبرم بتاريخ ١٤٢٩/٠٨/٣٠هـ، وقد أتم ذلك على وجه أكمل ووجه الذي يخدم المرحلة مع شركتنا وتقديرنا لجهود المكتب التي بذلك.

ولكم أطيب تحياتي،

نائب المحافظ للشؤون التنظيمية
خالد بن عبدالله الشوير

شهادة إنجاز رقم (٣)

المؤسسة العامة للحبوب
SAGCO
General Grain Organization
القاهرة - جمهورية مصر العربية
رقم الهاتف: ٢٣٠
الفاكس: ١١٤٠-١١٤٠
البريد الإلكتروني: info@sagco.gov.eg
www.sagco.gov.eg

شهادة إنجاز

تشهد المؤسسة العامة للحبوب بأن المكتب الأول للمحاماة والاستشارات قد قام بإنهاء وتسليم جميع المتطلبات اللازمة لتقديم استشارات قانونية لبرنامج إعادة هيكلة المؤسسة وتخصيصها حسب العقد المبرم بتاريخ ١٤٣٥/٠٥/٨هـ، وأمر التصدير المبرم بتاريخ ١٤٣٧/١/١٢هـ، وقد أتم ذلك على وجه أكمل ووجه الذي يخدم المرحلة مع شركتنا وتقديرنا لجهود المكتب التي بذلك.

ولكم أطيب تحياتي،

نائب المحافظ للشؤون التنظيمية
خالد بن عبدالله الشوير

شهادة إنجاز رقم (٤)

المؤسسة العامة للحبوب
SAGCO
General Grain Organization
القاهرة - جمهورية مصر العربية
رقم الهاتف: ٢٣٠
الفاكس: ١١٤٠-١١٤٠
البريد الإلكتروني: info@sagco.gov.eg
www.sagco.gov.eg

شهادة إنجاز

تشهد المؤسسة العامة للحبوب بأن المكتب الأول للمحاماة والاستشارات قد قام بإنهاء وتسليم جميع المتطلبات اللازمة لدراسة وإعداد الوثائق الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في مشروع إنشاء وتشغيل المطاحن، وذلك حسب العقد المبرم بتاريخ ١٤٢٦/٠٧/٥هـ، وقد أتم ذلك على وجه أكمل ووجه الذي يخدم المرحلة مع شركتنا وتقديرنا لجهود المكتب التي بذلك.

ولكم أطيب تحياتي،

نائب المحافظ للشؤون التنظيمية
خالد بن عبدالله الشوير

شهادة إنجاز رقم (٥)

المؤسسة العامة للحبوب
SAGCO
General Grain Organization
القاهرة - جمهورية مصر العربية
رقم الهاتف: ٢٣٠
الفاكس: ١١٤٠-١١٤٠
البريد الإلكتروني: info@sagco.gov.eg
www.sagco.gov.eg

شهادة إنجاز

تشهد المؤسسة العامة للحبوب بأن المكتب الأول للمحاماة والاستشارات قد قام بإنهاء وتسليم جميع المتطلبات اللازمة لدراسة وإعداد الوثائق الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في مشروع إنشاء وتشغيل المطاحن، وذلك حسب العقد المبرم بتاريخ ١٤٢٦/٠٧/٥هـ، وقد أتم ذلك على وجه أكمل ووجه الذي يخدم المرحلة مع شركتنا وتقديرنا لجهود المكتب التي بذلك.

ولكم أطيب تحياتي،

نائب المحافظ للشؤون التنظيمية
خالد بن عبدالله الشوير



شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

- مجالات الخبرة



[أ] شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات



أولاً: في مجال الدراسات الاستراتيجية

فيما يلي بعض الأعمال التي قامت بتنفيذها شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات:

- إعداد دراسة عن إصدار وتنفيذ الأحكام القضائية بالمملكة العربية السعودية للهيئة العامة للاستثمار، استهدفت الوقوف على أهم القضايا التي تعيق أو تؤثر في صدور وتنفيذ الأحكام القضائية وقرارات اللجان شبه القضائية، وقامت الهيئة العامة للاستثمار برفعها إلى الجهات المختصة التي وضعت العديد من التوصيات الواردة فيها في الاعتبار.
- إعداد الدليل الاسترشادي لإجراءات التقاضي في المملكة العربية السعودية المقدم لصالح الهيئة العامة للاستثمار . وكان الغرض من هذا الدليل التعرف على كافة الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتقاضي بالمملكة لإعطاء القارئ فكرة عامة وواضحة عن النظام القضائي وإجراءاته وقواعد المرافعات أمام الجهات القضائية.
- قام المكتب الأول بإعداد عدد من الدراسات القانونية الأخرى الخاصة بالأنظمة السعودية للهيئة العامة للاستثمار، وكانت تلك الدراسات تتعلق بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية ونظام الاستثمار الأجنبي ولأئحته التنفيذية في المملكة.
- قام المكتب الأول بعدد من الدراسات وصياغة الأنظمة المقترحة لعدد من الجهات الحكومية منها وزارة المياه والكهرباء والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق وشركة المياه الوطنية.
- إعداد دراسة قانونية مقارنة للأنظمة المتعلقة بمكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة، وقدمت لشركة (Berkeley Group).
- إعداد دراسة قانونية حددت المتطلبات النظامية اللازم إتباعها من قبل الشركات المساهمة العامة للتوافق مع أحكام نظام الشركات السعودي الجديد لعام ٢٠١٥م / ١٤٣٧هـ. وقدمت هذه الدراسة لشركتي الشعبية للمياه والكهرباء المساهمة العامة (SWEC) وشركة مشروع توسعة الشعبية المساهمة العامة (SEPCO)
- إعداد تقارير قانونية للخطوط الجوية العربية السعودية في شأن تعاملها مع قرار الاتحاد الأوروبي بخصوص الانبعاثات الكربونية.



ثانياً: في مجال الاستشارات القانونية

المستشار القانوني لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لمشروع تعديلات نظام العمل

المستشار القانوني للهيئة العامة للاستثمار فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والخدمات القانونية ذات الصلة بنظام الاستثمار الأجنبي واللوائح ذات العلاقة

المستشار القانوني لشركة المياه الوطنية فيما يتعلق بتقديم الاستشارات القانونية وخدمات التقاضي ودراسة المنازعات القضائية المقامة من شركة المياه الوطنية أو ضدها وإعداد مذكرات الدفاع عن مواقفها فيها

المستشار القانوني للمؤسسة العامة للحبوب وذلك لإعداد وثائق عقود البناء - التشغيل - الإعادة (BOT) لثلاث مطاحن للدقيق بقيمة ٦٠٠ مليون ريال سعودي

المستشار القانوني للخطوط الجوية العربية السعودية لمشروع تمويل شراء أسطول طائرات مكون من ٧٠ طائرة بوينج وآيرباص مشروع الشقيق ٢ المستقل لإنتاج الكهرباء والمياه لاتحاد شركات سعودي ماليزي

مشروع إعادة هيكلة ودمج إحدى الشركات المالية السعودية مع أحد البنوك السعودية الكبرى بقيمة ٦,٥ مليار ريال.

المستشار الاستراتيجي والشرعي لمشروع مزاد بيع أراضي حي بني النجار بالمدينة المنورة بقيمة ٢,٥ مليار ريال

اتفاقية نقل وتحويل النشاط التجاري لشركة الاتصالات الدولية الأمريكية "أفيا المحدودة" في المملكة العربية السعودية

[أ] شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات



- إعداد استشارة قانونية بينت الوضع القانوني لالتزامات البنوك الأجنبية المقدمة (لضمانات بنكية مقابلة) في مواجهة البنوك المحلية المقدمة (لضمانات بنكية أصلية). و قدمت الاستشارة إلى بنك (Export Import Bank of China)
- إعداد استشارة قانونية بينت الإطار القانوني الأنسب للشكل الذي يفترض أن تكون عليه الشركة ذات المسؤولية المحدودة المزمع إنشاؤها في المملكة العربية السعودية من قبل تحالف ثلاث شركات عالمية ومحلية تعمل على تنفيذ أحد أهم المشاريع الحيوية في المملكة العربية السعودية. قدمت الدراسة إلى تحالف شركات تنفيذ مشروع مترو مكة. (شركة كورسان كورفيام كونستراكتسيوم للمقاولات العامة الإسبانية) و(شركة كولين للمقاولات العامة التركية) و(شركة هيف للتجارة والمقاولات السعودية)
- إعداد استشارة قانونية وفقاً لأحكام نظام العمل السعودي بينت الأوضاع النظامية لالتزامات وحقوق الشركات المساهمة العامة في مواجهة عاملها فيما يتعلق بساعات ومسؤوليات العمل الإضافي وإمكانية الإعارة لشركات أخرى حليفة أو تابعة. و قدمت هذه الاستشارة لشركتي الشعبية للمياه والكهرباء المساهمة العامة (SWEK) وشركة مشروع توسعة الشعبية المساهمة العامة (SEPCO)
- إعداد استشارة قانونية بينت المتطلبات والإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية الصادرة ضد أطراف محلية سعودية وبينت أيضاً الوسائل القانونية البديلة الممكن إتباعها من قبل الأطراف الأجنبية في مواجهة الأطراف السعودية المخلة بالتزاماتها التعاقدية. و قدمت لشركة (ماليزا إيربورت هولدنغ بيرهاد)
- إعداد تقرير مراجعة قانونية لمستندات صندوق استثماري عقاري مؤسس من قبل شركة توصية بسيطة في الولايات المتحدة الأمريكية، تم إعداد التقرير من منظور قانوني استثماري في منطقة الشرق الأوسط ومنظور تسويقي لأسهم الصندوق في المملكة العربية السعودية. و قدم الى صندوق نورث ستار جي بي (شركة ذات مسؤولية محدودة)

[أ] شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات



- تقديم خدمات استشارية قانونية للشركة الأمريكية "فور ايفر ليفينج برودكتس" بخصوص طرح منتجاتها وحماية علاماتها التجارية في المملكة العربية السعودية
- تقديم خدمات استشارية قانونية لبنك شاينسي الياباني بخصوص التمويل المقترح للتوسعة الثالثة لمشروع الشركة الشرقية للبتروكيماويات (شرق)
- تقديم خدمات استشارية قانونية لشركة أم / أس متسوي سوميتومو المحدودة للتأمين، وهي شركة يابانية مقرها طوكيو، بخصوص مشروعات تخطط الشركة لتنفيذها في المملكة العربية السعودية
- تقديم خدمات استشارية قانونية للبنك الأمريكي للاستيراد والتصدير (أكس- ام بانك) بخصوص عملية تمويل وفقا للشريعة الإسلامية



ثالثاً: في مجال الخصخصة

عملت شركة المكتب الأول مستشاراً قانونياً للعديد من مشاريع الخصخصة ومشاريع إعادة الهيكلة في المملكة العربية السعودية، وقام بإعداد تقارير المراجعة القانونية لكل مشروع منها، بالإضافة إلى التقارير الأخرى ذات العلاقة بالبيئة التنظيمية، وتقارير الموافقات، وتقارير المخاطر القانونية، وتقارير الاتفاقيات والعقود، وتقارير خطة إعادة الهيكلة. علاوة على ذلك، شاركت شركة المكتب الأول في تأسيس الشركات لتنفيذ خيارات الخصخصة وشمل ذلك إعداد وصياغة مستندات تأسيس هذه الشركات وفقاً لتعليمات العميل والقيام بإجراءات التأسيس ومتابعتها مع الجهات المختصة في المملكة.

تشمل هذه المشاريع مايلي:

- خصخصة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة المرحلة الأولى والثانية، والذي يعتبر أكبر مشروع من نوعه في العالم بقيمة أكثر من ١٠٠ مليار ريال سعودي.
- خصخصة المؤسسة العامة للحبوب (المرحلة الأولى - المرحلة الثانية - المرحلة الثالثة).
- خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي في مدينة جدة تحت إشراف وزارة المياه والكهرباء
- خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي في مدينة مكة المكرمة لشركة المياه الوطنية
- خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي في مدينة الطائف لشركة المياه الوطنية
- خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي في المدينة المنورة لشركة المياه الوطنية
- خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي في مدينتي الدمام والخبر لشركة المياه الوطنية
- إعداد وثائق عقود بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) لثلاث مطاحن للدقيق بقيمة ٦٠٠ مليون ريال سعودي للمؤسسة العامة للحبوب.

[أ] شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات



إعداد عقود للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية لعدد من المشاريع الخاصة بتطوير المدن الصناعية بمشاركة القطاع الخاص في مختلف أنحاء المملكة بنظام BOT ونظام TOR وشملت ما يلي:

- عقد تطوير المدينة الصناعية بسدير بواسطة القطاع الخاص بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية
- عقد تطوير المدينة الصناعية الأولى والثانية بالرياض بواسطة القطاع الخاص بنظام إعادة التأهيل والتشغيل ونقل الملكية
- عقود تصميم وإنشاء محطة معالجة وإعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والصناعي للمدينة الصناعية في القصيم
- عقود تصميم وإنشاء محطة معالجة وإعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والصناعي للمدينة الصناعية في الأحساء
- عقود مشروع إعادة تأهيل وتشغيل وإدارة وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي والصناعي بالمدينة الصناعية الثانية بالرياض
- عقد انتفاع لإعادة تأهيل وتشغيل وإدارة وصيانة مرافق مياه الشرب ومن ثم إعادة المدينة الصناعية الأولى بجدة بنظام (TOR)
- عقد خدمات تبريد المناطق بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)





رابعاً: في مجال التقاضي

قام المكتب بمباشرة العديد من القضايا والمنازعات المتنوعة لدى مختلف الجهات القضائية وشبه القضائية والإدارية ونعرض نماذج من أبرزها ما يلي:

● تنازع اختصاص قضائي دولي:

تولاها المكتب بالدراسة وإعداد المذكرات المقدمة لمحكمة استئناف باريس في دعوى أقيمت من شركة متعددة الجنسية ضد شركة صناعية كبرى سعودية الجنسية عن مستحقاتها المدعى بها عن عقد إنشاء وكانت قيمة المنازعة تتجاوز نصف مليار ريال سعودي.

● مطالبة بفروق أسعار:

أقيمت أمام ديوان المظالم من خصم لأحد موكلي المكتب وهو شركة صناعية كبرى بالمطالبة بأكثر من ٨٠ مليون ريال سعودي وتم كسبها ابتدائياً واستئنافياً لصالح موكل المكتب.

● لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية:

دعوى مطالبة من هيئة سوق المال بمبلغ ٣٠ مليون ريال سعودي وقد ترافع فيها المكتب عن موكله وانتهت ابتدائياً واستئنافياً بتخفيض قيمة المطالبة واستبعاد عقوبة السجن التي طالب قرار الاتهام بتوقيعها .

[أ] شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات

● تعويض:

دعوى تعويض عقاري بمبلغ مليار وأربعمائة مليون ريال (١٤٠٠ مليون ريال) ضد وزارة المالية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، وتم الحكم في هذه الدعوى لصالح العميل. أقامت إحدى الشركات التجارية الكبرى دعوى تعويض بمبلغ ٦٠٠ مليون ريال سعودي ضد إحدى الشركات الحكومية في المملكة ولا تزال قيد النظر لدى المحكمة المختصة.

● عقارية:

قام المكتب بمباشرة عدة دعاوى عقارية متنوعة يتجاوز مجموع قيمتها ٣ مليار ريال سعودي، بعضها انتهى لصالح موكلينا والبعض الآخر لا يزال قيد النظر لدى المحكمة المختصة.

● إدارية:

باشر المكتب عدة دعاوى إدارية أبرزها دعوى ضد إحدى الجهات الحكومية تمثل فيها إحدى شركات المقاولات الكبرى في المملكة للمطالبة بمبالغ تقارب ٢٠٠ مليون ريال سعودي.

● عمالية:

باشر المكتب عدة دعاوى عمالية نيابة عن موكلية من بعض العاملين الأجانب بشركات توزيع وتسويق كبرى بالمملكة واستعاد فيها مستحقات موكلية كاملة.



شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

بعض ما كتب عن

شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات



إبرام 3 عقود استشارية لتخصيص قطاع المياه والصرف في 5 مدن

حفل توقيع العقود الاستشارية لتخصيص قطاع المياه والصرف الصحي



تصوير: مسفر النورسي الاقتصادية

10512 موطفاً. يشار إلى أن شركة المياه الوطنية أتمت وينجاح وخلال فترة هباسبية نقل مدينتي الرياض وجدة ومهام الإشراف على إدارة قطاع المياه والصرف الصحي للشركة، كما تم نقل مشاريع المياه التي يتم تنفيذها في تلك المدينتين بقيمة 18.5 مليار ريال إضافة إلى توقيع عقدي إدارة وتشغيل وصيانة مع أفضل شركتين متخصصتين في مجال المياه في العالم وهما: شركة فيوليا الفرنسية، وهي مدينة الرياض، وشركة سوزير الفرنسية بالتحالف مع شركة المياه والطاقة المحدودة أكواباور في مدينة جدة.

مكة المكرمة / الطائف
المدينة المنورة، الدمام / الخبر)، سيجلب إجمالي عدد السكان الذين تخدمهم شركة المياه الوطنية في تلك المدن إضافة إلى جدة والرياض أكثر من 12 مليون شخص. كما أن نسبة إمدادات المياه لتلك المدن المستهدفة إضافة إلى جدة والرياض تبلغ 3.155 مليون متر مكعب يومياً، كما يشمل أيضاً نقل وإدارة أكثر من 4428 موطفاً في تلك المدن إلى شركة المياه الوطنية، إضافة إلى تم تعتم إدارتهم سابقاً في مدينتي الرياض وجدة وبالتالى عدمهم 6084 موطفاً. ليصبح عدد المعارين للشركة في جميع المدن

والمحلية المتخصصة في هذا المجال وذلك لتقديم خدمات استشارية بمعايير دولية. وتعنى هذه المبادرة كخطوة لإعداد نظام عمل عقود الإدارة بنظام الشركة مع القطاعين العام والخاص PPP لإدارة وتشغيل وصيانة المدن المستهدفة والمشاركة في المفاوضات وإدخال إجراءات التعاقد مع الشركات المتقدمة لهذه العقود، وإصدار خطة نقل موطفي القطاع الحكومي للقطاع الخاص، وذلك خلال فترة 18 شهراً لإنهاء عملية نقل وتخصيص تلك المدن. وأضاف إنه مع انتقال مهام الإشراف والتشغيل في المدن المستهدفة بالتخصيص

فيها جار بشكل حثيث. كما أكد أن شركة المياه الوطنية ستعمل وفق ضوابط تشغيل عالية الأداء توفر الأمان المائي لجميع المواطنين ولذلك فقد انفتحت مع الممثل العالمي ضمن ضوابط معايير عالمية سيحصل على دخله عن خلالها مناهضا العملاء عن تقديم الخدمة ولذلك تقوم الشركة باستطلاعات مستمرة للعملاء لتقييم هذا الأداء وهذا داخل في صميم دخل المشغل العالمي. وسيتم الحصين أن الشركة بدأت في ترجمة استراتيجيتها لتخصيص قطاع المياه والصرف الصحي على أرض الواقع بالتعاون مع نخبة من الشركات العالمية



شركة المياه الوطنية National Water Company

تعملات التخصيص في المدن ذاتها، بالتعاون مع مكتب سيمون أند سيمون وتبلغ قيمة العقد نحو 2,3 مليون ريال. أمام ذلك أكد الحصين أن شركة المياه الوطنية خطت خطوات جديدة في مجال تخصيص المياه والصرف الصحي في المملكة بتوقيع هذه العقود الاستشارية التي ستهدم لإقامة مشاريع مياه تخدم العديد من المناطق حيث تم في وقت سابق تخصيص مدينتي الرياض وجدة وبالتعاون مع مشغلين عالميين. وقال إن توقيعها مع ثلاثة من مكاتب الاختصاص لإعداد نظام العقد لمدن أخرى مستهدفة هي مكة المكرمة والطائف والمدينة المنورة والدمام بما فيها الخبر والطهران. ستعد عقود المشاركة لطرح المدن المستهدفة أما الشركات، وأيضاً مساعدة شركة المياه الوطنية في تقييم العقود التي ستقدم من الشركات التي ستشارك في الإدارة، كما ستساعد في عملية نقل الموظفين العاملين في المدن المستهدفة إلى أملاك المياه الوطنية.. وأبان أن المدينة الأولى المستهدفة ستكون مدينة الدمام أو مكة المكرمة اعتماداً على ما سيحد في الأسياب المقبلة وبانضمام هذه المدن ستكون في خدمة قرابة 12 مليون مواطن وهي تمثل نصف التعداد السكاني للمملكة ويشكل استهلاكها نحو 60 في المائة من استهلاك المياه في المملكة. ولفت الوزير إلى أنه بعد هذه الخطوة نطمح لاستكمال

المياه الوطنية. وحازت شركة هايبرد كونسلتنتج أول العقود كمشتر من قبل الفريق الاستشاري بقيمة تتجاوز 8,9 مليون ريال، فيما حازت مجموعة الدخيل المالية عقدا كمشتر مالي وتبلغ قيمة العقد نحو 1,223 مليون ريال، وشركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات القانونية كمشتر قانوني

محمد السلامة من الرياض وقع المهندس عبد الله الحصين وزير المياه والكهرباء رئيس مجلس إدارة شركة المياه الوطنية أمس، العقود الاستشارية لتخصيص قطاع المياه والصرف الصحي في خمس مدن مع شركات عالمية ومحلية، بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 12.5 مليون ريال، وذلك على هامش اجتماع مجلس إدارة شركة

المياه والكهرباء القابضة، ملوكة للدولة بالكامل ورأس مالها مجموع حصصها في، الشعبية، والشقيق، ومرافق،

أوضح المهندس عبد الله الحصين وزير المياه والكهرباء رئيس مجلس إدارة شركة المياه الوطنية، أن شركة المياه القابضة التي وافق مجلس الوزراء على الترخيص بتأسيسها بملوكة بالكامل للدولة مسجلة في صندوق الاستثمارات العامة. ولفت الوزير إلى أن رأس مال الشركة الجديدة التي ستأخذ طابع الملكية الحكومية سيكون عبارة عن مجموع أصول شركات ومساهمات صندوق الاستثمارات العامة في الشركات القائمة حالياً العاملة في مجال المياه والكهرباء شركة التعمية للمياه والكهرباء، شركة الشقيق، وشركة مرافق الكهرباء، والمياه والجيب وينبع «مرافق». وقال إن نشاط المياه والكهرباء سيكون مجالاً حصبياً للاستثمار في السنوات المقبلة، لذلك جاء قرار الصندوق بتشكيل هذه الشركة لتمتلك الحصص المتوقعة له في الشركات القائمة حالياً، لافتاً إلى أن حصة الصندوق تبلغ 32 في المائة من رأس مال كل شركة. جاء تصريح الوزير عقب إبرامه أمس العقود الاستشارية لتخصيص قطاع المياه والصرف الصحي في خمس مدن مع شركات عالمية ومحلية، بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 12.5 مليون ريال. يشار إلى أن مجلس الوزراء قد وافق هذا الأسبوع على الترخيص بتأسيس شركة متفاعة سعودية قابضة باسم شركة المياه والكهرباء القابضة وفقاً لنظامها الأساسي لإنتاج القرار. ومن أبرز أغراض الشركة الاستثمار في مشاريع إنتاج المياه والكهرباء التي يمتلكها أو يشارك في ملكيتها صندوق الاستثمارات العامة، وإدارة هذه الاستثمارات والقيام بجميع الأنشطة المتصلة المتعلقة بذلك.

بعض ما كتب عن شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات



ميزان البيروك

اقتصاد

13

AL-AZHAR Newspaper Thursday 04/02/2009 43 Issue 12228

AL-AZHAR

**سابق تجرم عقدين مع شركة باينبايد واخرى
إيطالية لإقامة مصانع بنسب**

الأمير عبد الرحمن بن سعود الكبير في مؤتمر صحفي: ١٠٠ مليار ريال قيمة مشروعات تحلية المياه المطروحة للتخصيص المملكة تشهد في يناير القادم تأسيس شركة مساهمة باستثمارات ٧,٥ مليارات ريال

سومع الفلال
سومع الفلال قال خلال اجتماعه مع الوزراء يوم الأربعاء الموافق ١٠ من الشهر الجاري في الرياض، إن المملكة تشهد في يناير القادم تأسيس شركة مساهمة باستثمارات ٧,٥ مليارات ريال، وذلك من أجل تنفيذ مشروعات تحلية المياه المطروحة للتخصيص بقيمة ١٠٠ مليار ريال.

وأشار سموه إلى أن هذه المشروعات ستساهم في توفير المياه العذبة للمواطنين، وذلك من خلال الاستفادة من تقنيات التحلية الحديثة، والتي تتميز بجودتها العالية وتكلفتها المنخفضة.

وأكد سموه أن هذه المشروعات ستساهم في توفير المياه العذبة للمواطنين، وذلك من خلال الاستفادة من تقنيات التحلية الحديثة، والتي تتميز بجودتها العالية وتكلفتها المنخفضة.



الأمير عبد الرحمن بن سعود الكبير

انضمام المملكة لنظمة التجارة العالمية عامل إيجابي في برنامج التخصيص

استطاعت المملكة الانضمام لنظام التجارة العالمية، وهو ما يعتبر خطوة مهمة في برنامج التخصيص، وذلك من خلال الاستفادة من مزايا النظام، والتي تشمل:

- توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- تعزيز النمو الاقتصادي.

وأكد سموه أن هذه الخطوة ستساهم في تحقيق أهداف برنامج التخصيص، وذلك من خلال الاستفادة من مزايا النظام، والتي تشمل:



الأمير عبد الرحمن بن سعود الكبير

انضمام المملكة لنظمة التجارة العالمية عامل إيجابي في برنامج التخصيص

استطاعت المملكة الانضمام لنظام التجارة العالمية، وهو ما يعتبر خطوة مهمة في برنامج التخصيص، وذلك من خلال الاستفادة من مزايا النظام، والتي تشمل:

- توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- تعزيز النمو الاقتصادي.

وأكد سموه أن هذه الخطوة ستساهم في تحقيق أهداف برنامج التخصيص، وذلك من خلال الاستفادة من مزايا النظام، والتي تشمل:

وأكد أن دخول المملكة في هذه المرحلة من التطوير، وذلك من خلال الاستفادة من مزايا النظام، والتي تشمل:

- توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- تعزيز النمو الاقتصادي.

وأكد سموه أن هذه الخطوة ستساهم في تحقيق أهداف برنامج التخصيص، وذلك من خلال الاستفادة من مزايا النظام، والتي تشمل:

مجاناً جوال بكاميرا هدية فورية

ولأول مرة ولادة محدودة

يسري العرض للأفراد والشركات

اشترك .. أو جدد اشتراكك

بصحيفة الجزيرة لمدة عامين

٧٥٠ ريال

مزايا جوال بكاميرا هدية فورية
وقال سموه، إن هذه الخطوة ستساهم في تحقيق أهداف برنامج التخصيص، وذلك من خلال الاستفادة من مزايا النظام، والتي تشمل:

- توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- تعزيز النمو الاقتصادي.

وأكد سموه أن هذه الخطوة ستساهم في تحقيق أهداف برنامج التخصيص، وذلك من خلال الاستفادة من مزايا النظام، والتي تشمل:



أبرم العقود الاستشارية لتخصيص المياه والصرف الصحي في جدة الحصين ينفي إجراء تحقيقات في مخالفات مالية بمشاريع وزارة المياه

الرياض: منصور الحاتم

قال وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين إجراء أي تحقيقات في ملائمة المخالفات المالية والإدارية التي صاحبت تنفيذ عدد من مشاريع الوزارة التي قامت بها شركات خاصة العام الماضي، وكشف عنها تقرير ديوان المراقبة العامة في إحدى الندوات التي عقدها بمعهد الإدارة العامة أخيراً، مشككاً في صحة التقرير واصفاً ما جاء فيه أنه مبالغ فيه، ولم يرد إلى الوزارة شيء بشأنه.

وأكد الحصين عقب إبرامه أمس العقود الاستشارية لتخصيص المياه والصرف الصحي بمدينة جدة بتكلفة إجمالية تزيد عن 31 مليون ريال، أن وزارته ترفض رقابتها على تنفيذ جميع المشاريع الخاصة بها، وأن هذه الرقابة ستستمر حتى مع إطلاق شركة المياه الوطنية الجديدة المزمع إنشاؤها بعد موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى عليها، مشيراً إلى أن المرحلة الأولى من التخصصية ستشمل مدينتي جدة والرياض في حين تشمل المرحلة الثانية الدمام والخبر والمدينة المنورة، تمهيداً لتعميمها على باقي مناطق المملكة الأخرى.

وأوضح الحصين أن توقيع العقود الاستشارية لتخصصية القطاع الخاص يهدف لإنشاء فرع شركة المياه الوطنية بمدينة جدة عبر تأهيل الشركات العالمية المتقدمة للمشروع، والإعداد لطرح عقدي الشراكة مع القطاع الخاص.

وأرجع انخفاض ترسية تلك المشاريع على الشركات الوطنية مقارنة بالشركات الأجنبية إلى نقص الخبرة لدى الشركات الوطنية مؤكداً أن هناك تحالفاً



الأمير عبدالرحمن بن سعود الكبير والحصين خلال توقيع العقود الاستشارية (التصوير: بشر الناصر) بين الشركات الوطنية والأجنبية لاكتساب الخبرات.

وأفاد أن طرح أسهم الشركة الوطنية للمياه للاكتتاب العام سيتم في الوقت المناسب متوقعاً أن يتراوح رأس المال المصرح به بين 40 إلى 50 مليار ريال للمدن المستهدفة بالتخصيص في المرحلة الأولى. وأوضح أن الفحص الشامل يعد مرحلة أولية للتخصيص يتم من خلاله تحديد جوانب التسعيرات في الشركة والقياسات الميدانية لعدادات المياه وصيانة المحطات كما حدث في مدينة الرياض. وبين أن تعرفت المياه سيتم تحديدها خلال شهر من الآن بعد إعدادها من الهيئة الاستشارية.

وشملت العقود المبرمة أمس، عقد الاستشاري الاستراتيجي بقيمة 15.9 مليون ريال بالتحالف بين شركتي شارلز ريفر أوسويتس وشركة ماير البريطانية اللتين ستوليان الجانب الفني، وشركة أرنست أند يونغ التي تتولى الجانب المالي، للإشراف على عملية طرح عقد تخصيص

قطاع المياه والصرف الصحي بمدينة جدة، وإعداد خطة نقل الأصول من المديرية العامة للمياه بمنطقة مكة المكرمة، إلى الشركة الوطنية للمياه، ومراجعة الأنظمة المالية الحالية، واقتراح التعديلات اللازمة بما يتفق مع متطلبات تخصيص القطاع، وإعداد مستندات تأهيل الشركات العالمية المتقدمة لعقود تخصيص مدينة جدة، وإعداد نطاق عمل عقود إدارة وتشغيل وصيانة مدينة جدة، ووضع معايير تقييم الأداء والمشاركة في المفاوضات، وإنهاء إجراءات التعاقد مع الشركات المتنافسة.

وجرى توقيع عقد الاستشارات القانونية البالغة قيمته 4.68 ملايين ريال مع رئيس المكتب الأول للمحاماة والاستشارات الأمير عبدالرحمن بن سعود الكبير، حيث سيتولى "الأول للمحاماة" بالتعاون مع شركة فريشفيلدز بروكهولس البريطانية مراجعة الأنظمة والوائح الحالية القانونية، واقتراح التعديلات اللازمة ومساندة الوزارة في

إعداد عقد الشراكة مع القطاع الخاص لإدارة قطاع المياه والصرف الصحي لمدينة جدة، وإنهاء الإجراءات القانونية لإنشاء فرع شركة المياه الوطنية.

وتصل تكلفة العقد الثالث المبرم مع شركة أرنست أند يونغ للاستشارات استشاري موارد بشرية 5.1 ملايين ريال، لتقديم استشارات تطوير الموارد البشرية، وإعداد خطة نقل الموظفين من القطاع الحكومي إلى شركة المياه الوطنية، وتحديد الاحتياجات المستقبلية، وتطبيق الهيكل التنظيمي للشركة، ومراجعة وتحسين الإجراءات والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية.

ويبلغت تكلفة العقد الرابع المبرم مع شركة راية للشؤون المالية والإدارية 5.96 ملايين ريال، لتقديم خدمات استشارية للمساعدة في تنفيذ نظام إدارة موارد المنشأة (ERP)، الذي يوفر مجموعة من التطبيقات المتكاملة والمترابطة لكل من وزارة المياه والكهرباء، وشركة المياه الوطنية، ويرسخ مبدأ العمل الإلكتروني في مجالات متعددة تشمل النواحي المالية والموارد البشرية، وإدارة المواد، وأنظمة الصيانة، وخدمات العملاء.

ووقع وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين في وقت سابق من هذا العام عقوداً استشارية مشابهة لطرح عقد الشراكة مع القطاع الخاص لإدارة وتشغيل وصيانة خدمات المياه والصرف الصحي بمدينة الرياض، في حين بدأ تأهيل الشركات العالمية المتنافسة لهذه العقود، إذ يتوقع ترسيته في الربع الثالث من العام المقبل، بمشاركة شركات من فرنسا، وألمانيا، وسنغافورة، واليابان، وبريطانيا.



26 مليار دولار الاستثمارات المتوقعة في تحلية المياه السعودية تتجه لخصخصة قطاعات اقتصادية مع الانضمام للتجارة العالمية

للمحلفات التي تجرى عليه، ليستأجر دخول المرحلة الثانية، مشيراً إلى أن المشروع خاص بمناه ثلاث صوامع، وتصل استثمارات المشروع 600 مليون ريال (160 مليون دولار)، مضيفاً بقوله «صوامع الغلال ومطاحن الدقيق» جارة جداً في مشروع تخصيص وهذا المشروع يعتبر أيضاً مشروعاً استراتيجياً، حيث يهتم الغذاء، وهذا أمر يمس حياة المواطن، ولذا فإن مشروعاً بهذه الحساسية يحتاج إلى تعامل واقعي وفق أفضل طريقة.

وحول برنامج الخصخصة في السعودية والجدول الزمني، ذكر الأمير أن الحاجة إلى وضع جدول زمني تفصيلي على ظروف واستعداده الفعلي للخصخصة، حيث تكون لدى أحد القطاعات أمور فنية أو موقفات يسهل حلها قبل الخصخصة، ولذا نتفاوض بين قطاع وآخر حسب تعامله مع هذه الأمور.

ويمنحهم من خلال المكتب الأول تمكثوا من الحصول على عقود ضخمة، وإجراء عملية دمج بين إحدى الشركات الثلاثة وأحد البنوك في صفقة بلغت قيمتها 6.5 مليار ريال (1.73 مليار دولار) والتي لم يتكشف عن هويتها، إلا أنه أضاف بأن المكتب يجعل حالياً على دراسة أربعة مشاريع ضخمة على مستوى كبير محلياً وإقليمياً في قطاعات حيوية والتي سيعمل عليها قريباً.



جانب من إبرام العقد لخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة (تصوير: عبد الله عتيق)

وانتقال الحيازات، وثيقة تفاصيل الإمداد بالملحة الخام (القمح) وتسلم للمادة المنتجة (الدقيق)، والتشغيل، إلى جانب خطاب الترسية، وذكر الأمير أنهم في المراحل النهائية إذ سلموا المسودات للصوامع، والان تتم مناقشة

في استمارة تاهيل للمستثمرين لتقديم عروضهم، وخطاب الدعوة ومنطلقات التقديم على المناقصة، ووثائق التعاقد بين المؤسسة والمستثمر التي تضم وثيقة عقد الامتياز بين المؤسسة والمستثمر، ووثيقة الإنشاء والتوريد والصيانة

لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، مشيراً إلى أن العقد الذي حصل عليه للمكتب الأول مع الصوامع، يتعلق بإعداد وثائق مشروع بناء ثلاثة مطاحن للدقيق يتم تمويلها من القطاع الخاص عبر نظام البناء والإدارة ونقل الحيازات، للمتمثلة

نهائياً، ولكن المدرج للوصول إلى هذا الهدف يختلف من مرفق لآخر، وذكر الأمير أنهم تقدموا لتقديم الاستشارات الخاصة لتقديم مشروع خصخصة وفق آلية البناء والتشغيل ونقل الملكية للمؤسسة العامة

ووضع تصور حول الطريقة أو النموذج الذي يمكن أن يطبق على تخصيص تحلية للمياه، وهل ستحتفظ الدولة بحصة في هذا المرفق؟ مشيراً إلى أن الهدف النهائي من الخصخصة في أي مرفق، هو خروج القطاع العام

الخصخصة، كونه يعكس التوجه الجاد للدولة في الخصخصة، ومحل الاهتمام، ويؤكد بالذات أن هناك مشاريع أخرى ستخضع للخصخصة كما أعلن عن ذلك سابقاً، إذ توجد هناك مرفق تم تخصيصها، وأخرى ضمن القائمة المستهدفة، تشمل السكن الحديدي، والخطوط السعودية، وصوامع الغلال وغيرها من القطاعات الأخرى.

ويمنح الأمير أن خصخصة تحلية المياه ستعمل على نمو الاستثمارات في هذا القطاع وإضافة خبرات عالمية وتوظيف تقنياتها الحديثة، ومعرفة في عمل مشاريع تحلية، وفر الأمير حجم الاستثمار المتوقع في تحلية المياه الحالية بأنه يزيد عن 100 مليار ريال (26.6 مليار دولار)، مشيراً إلى أن أهم الجوانب التي سيجتهد في عقد الاستثمارات القانونية مشروع تحلية للمياه يكمن في مدى ارتباط المؤسسة العامة لتحلية المياه الخاصة مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، والتدابير الخاصة بكل جهة، وتكيفية الفصل بين هذه الصلاحيات والمسؤوليات، ومحاولة إيجاد الإطار القانوني لهذا الأمر، على أن تكون مرابحة جميع الأنظمة المعمول بها في السعودية، والمعالجة بتكيفية للمياه، والتخصيص سواء كانت أنظمة عامة، أو أنظمة تتعلق مباشرة بالتخصيص.

ويمنح في مؤتمر صحفي عقد أمس أن مشروع خصخصة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الذي أداره مكتبه مع شركة «فرش فيلده» العالمية من التواقي القانونية الذي وقع عقوده المهندس عبد الله الحصين وزير المياه والكهرباء الأسبق لثاني أكبر مشروع خصخصة مياه محلاة حول العالم، كون السعودية تعتبر أكبر منتج للمياه المحلاة عالمياً، إذ أنها تنتج ربع إنتاج العالم من المياه المحلاة، وهو ما يعادل نسبة 25 في المائة من الإنتاج العالمي.

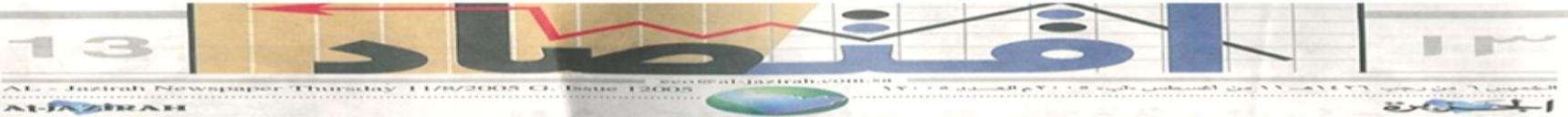
وقال الأمير: إن هذا للمشروع يعكس جدية السعودية في برنامج

الرياض، زيد بن كمي

كشف الأمير الدكتور عبد الرحمن بن سعود الكبير رئيس المكتب الأول للمحاماة والاستشارات أن هناك قطاعات سعودية مرشحة للخصخصة خلال الفترة المقبلة، متوقعاً أن يتكثف العام المقبل طرح مشاريع أخرى للتخصيص، وذلك لدخول السعودية في هذا الوقت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، الذي سيكون عاملاً إيجابياً في برنامج الخصخصة، إذ أن تدوير السوق، ونقل المرافق من الملكية العامة، إلى القطاع الخاص، هي المفارقة السائدة عالمياً في التوجه الاقتصادي، وتتماشى مع نهج منظمة التجارة العالمية بشكل عام.

ويمنح في مؤتمر صحفي عقد أمس أن مشروع خصخصة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الذي أداره مكتبه مع شركة «فرش فيلده» العالمية من التواقي القانونية الذي وقع عقوده المهندس عبد الله الحصين وزير المياه والكهرباء الأسبق لثاني أكبر مشروع خصخصة مياه محلاة حول العالم، كون السعودية تعتبر أكبر منتج للمياه المحلاة عالمياً، إذ أنها تنتج ربع إنتاج العالم من المياه المحلاة، وهو ما يعادل نسبة 25 في المائة من الإنتاج العالمي.

بعض ما كتب عن شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات



عقب توقيع مؤسسة الصوامع والغلال اتفاقية مع المكتب الأول للاستشارات السليمان لـ (الجزيرة) : ٦٠٠ مليون ريال إجمالي قيمة تمويل ثلاث مطاحن جديدة



الأمير عبدالرحمن يتحدث للزميل الشيباني

عبدالرحمن بن سعود الكبير أن تجربة التخصيص للمؤسسة تجربة ناجحة لكون الصوامع تتعلق بأمر مهم جداً وهو الأمن الغذائي في المملكة مشيراً إلى أن المؤسسة تنظر للموضوع من ناحية أمنية كامن غذائي لتوفير المادة الضرورية للمواطن.

وبين سموه حرص المسؤولين في المؤسسة وعلى رأسهم معالي وزير الزراعة ومعالي مدير عام المؤسسة حيث عقدت عدة اجتماعات ووثقت عدة أمور لخلق توازن مابين متطلبات المؤسسة ورغبات القطاع الخاص. وأكد سموه قائلاً: إننا حريصون على ثقة المؤسسة وسوف نعمل ما بوسعنا لتحقيق المعادلة مابين المؤسسة والمستثمرين.

حالياً توسعا ونموا سكانيا كبيرا إضافة إلى وجود الحرمين الشريفين وموسم الحج والزياره والعمرة حيث أصبح الطلب متزايداً على الدقيق ومشتقاته وعلى ضوءه لا بد من زيادة المطاحن. مشيراً إلى أن عدد المطاحن الموجودة حالياً ست مطاحن في مناطق متفرقة من المملكة والطاقة المنتجة يومياً (٨٠٠٠) طن. دون توقف ماعدا وقت الصيانة وهي محدودة وبين معاليه إلى أن حجم التمويل للثلاث مطاحن القادمة تقدر بما لا يقل عن (٦٠٠) مليون ريال. وطمان معاليه المستهلكين أن السعر محدد من قبل الدولة والبيع سوف يكون تحت إشراف المؤسسة. من جانبه أكد صاحب السهم الأمد



لقطة من توقيع العقد

وتشغيل المطاحن. وتحدث لـ (الجزيرة) معالي مدير عام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق صالح السليمان قائلاً: إن هذه الخطوة تأتي تمشياً مع توجيهات حكومة خادم الحرمين الشريفين التي تعمل على مشاركة القطاع الخاص في تبنى وإدارة كثير من الجهات الحكومية الأخرى. مشيراً إلى أنه قد روعي أن يعيد العمل على النظام بتشخيص نظام (ال بي اوتي) وهو بداية التخصيص للمطاحن لتفكيكها وإدارتها كمرحلة أولى مؤكداً معاليه أنه سوف يكون خلال هذه المرحلة إعداد دراسات التخصيص بالكامل. وبين معاليه أن المملكة تواجه

الرياض - سعود الشيباني: تصوير - حسن الدوسري:

أبرم معالي مدير عام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق صالح بن محمد السليمان أمس الأربعاء عقداً مع رئيس المكتب الأول للمحاماة والاستشارات صاحب السمو الأمير الدكتور عبدالرحمن بن سعود الكبير لتقديم خدمات استشارية للمؤسسة بهدف تنظيم العلاقة بين المؤسسة والمستثمرين المحتملين لإنشاء عدد من المطاحن في بعض مناطق المملكة بمدة تنفيذ لهذه الخدمات الاستشارية خمسة أشهر يقوم الاستشاري خلالها بدراسة وإعداد الوثائق الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في مشروع إنشاء



السليمان لـ "الوطن": لا تأثير على سعر الرغيف والدولة تحتفظ بمسؤولية البيع طرح 3 مطاحن جديدة على القطاع الخاص بتكلفة 600 مليون ريال

الرياض: عدنان جابر

حاليا في 6 مناطق والبالغه طاقتها الإجمالية 8 آلاف طن يوميا تعمل بكامل طاقتها دون توقف باستثناء فترات قصيرة لعمل الصيانة، وهذا ما دفع مجلس الإدارة إلى تسريع العمل لتبني توجهات الدولة في الخصخصة، فضلا عن إقرار إقامة مشروع في المدينة المنورة بتمويل حكومي، أبرمت العقود الخاصة به.

من جهته أوضح رئيس المكتب الأول للمحاماة والاستشارات (الذي فاز بعقد تقديم الخدمات الاستشارية) الأمير الدكتور عبدالرحمن بن سعود الكبير أن الدراسات التي أجراها المكتب حرصت على إيجاد التوازن المطلوب بين متطلبات المؤسسة في توفير الأمن الغذائي للمواطن، ورغبة القطاع الخاص بالاحتفاظ بالجاذبية الاستثمارية في هذا القطاع.

وأشار الأمير عبدالرحمن إلى أن المكتب حصل على العقد بعد مناقسة من مكاتب عالمية ومحلية، فضلا عن اجتماعات ونقاشات كثيرة تمت مع جميع المعنيين وعلى رأسهم وزير الزراعة الدكتور فهد بالغنيم الذي زار المكتب مع مدير عام المؤسسة قبل ترسيمة العقد للوقوف على إمكانياته لتنفيذ الأعمال الاستشارية.



جانب من مراسم إبرام عقد الاستشارات القانونية للمشروع بين رئيس المكتب الأول للمحاماة والاستشارات الأمير عبدالرحمن بن سعود الكبير (يسار)، ومدير عام صوامع الغلال ومطاحن الدقيق صالح السليمان (يمين: محمد الطويري).

جاءت بعد إتمام العديد من الدراسات والاجتماعات التي شاركت فيها جهات عدة رأت أن يبدأ العمل على نظام البناء والتشغيل ونقل الحيازة، ليكون بداية الخصخصة في المطاحن وإدارتها كمرحلة أولى.

وبين السليمان أن هناك إجراءات تدريجية للخصخصة يتم اتخاذها في مرحلة لاحقة بعد الانتهاء من مشروع بناء المطاحن الثلاث. وتابع: "هناك طلب متزايد على القمح طوال العام، والمطاحن الحالية تعمل بكامل طاقتها، ولا بد من زيادتها بما يتناسب مع احتياجات النمو السكاني، فضلا عن توفير مطاحن في مناطق أخرى من البلاد". مشيرا إلى أن المطاحن العاملة

بمسؤوليتها تجاه تحديد سعر الدقيق، وبيعه للمستهلكين من قبلها مباشرة دون أن يكون ذلك خاضعا للقطاع الخاص، نافيا أن تؤثر عملية التخصيص على سعر رغيف الخبز، وقال: "السعر محدد من الدولة، والبيع سيكون من مسؤولية المؤسسة، ولن يكون خاضعا للقطاع الخاص".

ولم يستبعد السليمان فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للمشاركة في المشروع المزمع تنفيذه لبناء المطاحن الثلاث، موضحا أنه يتماشى مع توجهات الحكومة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تبني وإدارة العديد من المرافق العامة. وأشار إلى أن هذه الخطوة

تطرح الحكومة السعودية العام المقبل مشروعا لبناء 3 مطاحن للدقيق يتم تمويلها من القطاع الخاص عبر نظام البناء والإدارة ونقل الحيازة بتكلفة تقديرية تصل إلى 600 مليون ريال، في أول مرحلة من مراحل تخصيص المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق المشمولة ضمن المرافق المستهدفة في إستراتيجية التخصيص.

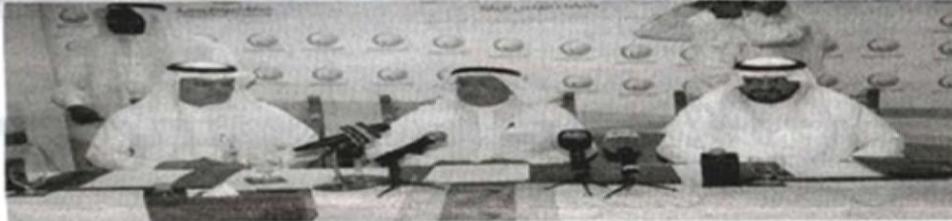
وأبرمت المؤسسة أمس عقدا مدته 5 أشهر مع المكتب الأول للمحاماة والاستشارات لإعداد وثائق هذا المشروع المتمثلة في استمارة تأهيل المستثمرين لتقديم عروضهم، وخطاب الدعوة ومتطلبات التقديم على المنافسة، ووثائق التعاقد بين المؤسسة والمستثمر التي تضم وثيقة عقد الامتياز بين المؤسسة والمستثمر، ووثيقة الإنشاء والتوريد والصيانة وانتقال الحيازة، ووثيقة تفاصيل الإمداد بالمادة الخام (القمح) واستلام المادة المنتجة (الدقيق)، والتشغيل، إلى جانب خطاب الترسية.

وأكد مدير عام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق صالح بن محمد السليمان لـ "الوطن" أن الدولة ستحتفظ



ECONOMY arab news

Thursday, March 19, 2009 13



Water and Electricity Minister Abdullah Al-Hussayen flanked by Prince Abdul Rahman bin Saud Al-Kabir, right, chairman of Prima, and Luay Al-Musallam, CEO of the National Water Company, during the signing ceremony in Riyadh on Wednesday. (AN photo)

Kingdom signs SR12.5m water consultancy deal

ADNAN JABER | ARAB NEWS

RIYADH: The National Water Company yesterday signed contracts valued at SR12.5 million with national and international consultancy firms for the privatization of water and sewage sectors in Makkah, Taif, Madinah, Dammam and Alkhobar.

Under the contracts, that were signed by Water and Electricity Minister Abdullah Al-Hussayen, the consultancy firms will advise the company on management, operation and maintenance water and sewage projects in the five cities.

"The firms will also complete the procedures for reaching agreement with potential companies to implement the projects

and prepare a plan for the transfer of employees from the public sector to the private sector," an official statement said.

The statement hoped that the privatization of water and sewage projects in the five cities would be completed within 18 months.

Prima Law & Consultations Office, in association with Simon & Simon won the contract for providing legal consultancy. Hyder Consulting won the technical consultancy contract while Al-Dakhil Capital Group the financial consultancy contract.

The National Water Company earlier completed the privatization of water and sewage facilities in Riyadh and Jeddah, valued at SR18.5 billion.



بعض ما كتب عن شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات

THE REPORT Emerging Saudi Arabia 2007

BY:
Page 30



The result of, careful observation of the legal services sphere and the meticulous planning since 2000, Prima Law and Shari'ah Consultations Office (hereafter "Prima") was born in Riyadh in January 2003, with an objective to be the kingdom's premier law firm, and leader in the field, in the region.

At the third year of the establishment, Prima was uncompromisingly competing with the leading firms while achieving a maximum capacity of performance and customer satisfaction. Prima has been able to engrave its name in the market as one of the best and most reputable law offices in the Kingdom. This led to the success of working on mega projects throughout the Kingdom in both public and private sectors.

Prima was established by His Highness Prince Dr. Abdulrahman bin Saud Al-Kabier. Dr. Abdulrahman, finished his B.A in Economics in 1973, and later combined studies with Shari'ah Law from the year 1991 until he finished his Ph.D in Shari'ah Law in 2002. during that period he taught at Imam Mohammad bin Saud Islamic University. He is also member of various professional organizations; an accredited arbitrator at the GCC Arbitration Center; A Member of the Arbitrators Commission at Ministry of Justice in Saudi Arabia; A Member of the Commercial Center for Conciliation at the Arbitration and Expertise of Arab-French Commercial Chamber. He is the author of the book titled "Contemporary Guarantees"; the first legal and economic comparative study from the Islamic point of view on credit facilities, letters of guarantees and letters of credit combining expertise and specialized academic study in Islamic jurisprudence and economics.

Prima is backed by a unique diversity of legal professionals; offering in-depth local knowledge and a uniquely global perspective; advising internationally and domestically; under common, civil, international and Shari'ah law systems; in local and cross-border transactions; on day-to-day operations and the most challenging deals; adopting unique project-focused teams dedicated to delivering incisive advice. Prima aims to achieve its goal through; sustained investment in managing knowledge and information; by creating a working culture within, that enables to offer consistently high standards of service; providing high quality advice; combining technical expertise; being aware of the commercial environment in which clients operate; advising financial institutions, commercial enterprises, businessmen, and state and regulatory bodies; in either regular or complex and critical legal issues.

International Association:

Since the establishment, Prima always looks forward to building cohesive associations with the most reputable and leading international law firms. Thus, Prima has built cooperation with carefully selected, prominent, international firms on the basis of their expertise and range of services provided. For instance; the very first association was with Simmons & Simmons to bid in the tender of the railway network expansion project in the kingdom.

Prima in association with Frishfields Bruckhaus Deringer were selected as the Legal Advisor for; the largest privatization project in the world, which is Saline Water Conversion Corporation

(SWCC) over 100 billion SR and also selected to advise the current implementation of PPP contracts for Jeddah city Water and Wastewater operations project.

Also, Prima in association with Jones Day were the Legal Advisor for a Saudi-Malaysian consortium on its bid for the Shuqaiq-2 Independent water and power project.

Achievement:

During the period 2003 to 2006, Prima has represented many clients in both public and private sectors. For instance; Prima is the legal advisor for the Saudi Grain Soils and Flour Mill Organization on its partial privatization of 3 new flour mills through BOT arrangement, as well, the legal advisor of the Saudi Organization for Industrial States and Technology Zones. In addition to,

advising SWCC, Ministry of Water & Electricity (MOWE) and Saudi Arabian General Investment Authority (SAGIA). Also, Prima has advised the project of merger and restructure of a Saudi finance company with one of the major banks in Saudi Arabia of the value of SR 6.5 billions.

One of the landmark projects conducted by Prima, is the study for and on behalf of SAGIA representing the Private Sector on the Issuance and Enforcement of Court Judgments in the Kingdom of Saudi Arabia. This study was the first of its kind in Saudi Arabia whereas it comprised statistical and theoretical studies on which its conclusions were based.

The study addressed various issues in relation to the Judicial System of the

Kingdom pinpointing the merits and flaws of the current System and proposing solutions and recommendations for improvement of the System. One of the major issues addressed by the Study is the organizational structure of the Judicial system where Prima suggested its views in relation thereto and came up with a new structure.

The study was raised by SAGIA to the concerned authorities. Most of the recommendations presented by the study were taken into consideration in the issuance of the new Judicial System in the Kingdom.

Areas of Practice

- Agency & Franchise
- Banking & Finance
- Corporate Governance
- Government Affairs
- Intellectual Property
- Litigation & Arbitration
- Mergers & Acquisitions
- Privatizations
- Shari'ah Law

Contact names:

Dr. Abdulrahman bin Saud Al-Kabier

Contact details:

Tel: +966 (1) 2198010

Fax: +966 (1) 2198050

E-mails: admin@primaconsultants.com.sa

www.primaconsultants.com.sa



بعض ما كتب عن شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات



2 Tuesday, December 19, 2006

Kingdom

Arab News

Water, Sewage Concessions Signed for Jeddah Works

Mohammed Rasooldeen,
Arab News

RIYADH, 19 December 2006 — Minister of Water and Electricity Abdullah Al-Hussayen signed a series of agreements yesterday with consultancy companies to assist the ministry in processing the contracts to manage, operate and maintain water and wastewater services in Jeddah.

“The ministry is planning to commence two projects in Jeddah during the first quarter of 2008,” said the minister. “The signatories will also assist the ministry in the prequalification process of the international companies that will bid for the PPP (Public-Private Participation) projects,” Al-Hussayen told newsmen following the signing ceremony.

The minister signed the first contract with Paul Rathbon from Charles River Associates for the amount of SR15,903,000 to lead the process of issuing privatization contracts for the two Jeddah projects. The second was signed with Prince Abdulrahman Saud A- Kabeer on behalf of Prima Law Consultants for the value of SR4,687,500 to provide legal consultancy services.

Another contract was signed with Phil Gandier from Ernst and Young for SR5,100,000 to provide consultancy services in human resources development.

The ministry started the first phase of the PPP project in Riyadh with the support of an international consultancy consortium that is currently working on preparing contract documentation for private sector participation in the capital's water services.

Al-Hussayen said the ministry has selected reputed consultants for the preparation of PPP contracts documentation. The minister pointed out that two PPP contracts will be commissioned separately for water services and sewage treatment.

The contract for water services management will be given for a period of five to six years, while the other contract for operation and maintenance of all wastewater plants will be offered on a 20-to-25-year concession.





ECONOMY



Prince Abdul Rahman bin Saud Al-Kabir, left, president, Prima Law, greets Abdullah Al-Hossayen, minister of water and electricity and Febeid Al-Shareef, right, chairman, SWCC, after signing the legal consultation contract for the privatization of SWCC in Riyadh recently. (AN photo)

Kingdom's Desalination Sector Poised for Privatization

Nasser Naji
Arab News

RIYADH — Privatizing state-owned assets is high on the agenda of the government of Saudi Arabia. Over 20 sectors have been identified for divestment, including desalination services, the aviation sector, road management, airports, postal services, municipal services, education, health and social services, railways and oil refining.

But the privatization in the desalination sector is a high priority as the Kingdom's demand for desalinated water has increased markedly over recent years. About 70 percent of the Kingdom's drinking water is currently sourced from desalination plants.

The Saline Water Conversion Corporation (SWCC) has signed contracts with legal, strategic, financial and technical advisers to develop a comprehensive plan for the privatization of the state-owned water company with a deadline for completion as early as 2008. The Saudi law firm, Prima Law & Consultations Office and Freshfields International, a leading national legal consultant, won the legal-consultation contract for the privatization of desalination sector.

The privatization of the desalination sector in Saudi Arabia will be the largest of its kind in the world as the Kingdom is producing over 25 percent of the world's total desalinated water. The project will be also the largest part of the privatization

program in Saudi Arabia since its assets amount will be over \$8,100 billion, exceeding the total amount of \$860 billion that the government had spent on the targeted sector," said Prima Law President Prince Abdul Rahman bin Saud Al-Kabir during a press conference held last week in Riyadh.

"Our law office in a joint venture with the reputable law firm of Freshfields has won the legal consultations contract after a tough competition with many world-leading law firms of which four only were qualified and short-listed for the final competition and award."

"The awarded legal consultations contract shall address key aspects of dealing with the rules and regulations of the SWCC, the entire government laws and regulations that may conflict with the privatization, and the relations with all stakeholders and competent authorities," Prince Abdul Rahman added.

"The government's efforts toward updating, reviewing and modernizing its laws and regulations are greatly appreciated as they pave the way and help prepare other public sectors for privatization. It is premature to speak of the model operations that might be used or set in place for this purpose or the privatization of SWCC, though this is what we intend to do with other technical, strategic and financial consultants to come up with the ideal approach for the overall privatization project," Prince Abdul Rahman added.

"There will be an action plan which we in Prima Law and Freshfields are developing for coordination among the various consultants of the project. The plan that has already crystallized shall tackle key tasks and responsibilities for each party and mandate maintaining constant communications on highest levels among all relating parties. The role of Prima Law is essential and might be indispensable as we have the international and country-specific knowledge and expertise," Prince Abdul Rahman added. The legal consultants will continuously coordinate and work with their counterparts in the technical, strategic and financial areas as no single consultant can work separately. Our legal approach will be submitted and presented to SWCC as early as Saturday," Prince Abdul Rahman added.

"The first stage of the four consultants' action plan is to focus on gathering information from all consultants for which the strategic consultant will be responsible. After receiving answers from SWCC on questions raised by the consultants, an overall perspective can then be developed and a consolidated study can be conducted. The study will consider different aspects, contingencies, relations with government agencies, the impact of this project on other laws, the obstacles that may arise from the process and possible solutions. Opinions and approaches from the four major consultants will be reviewed, studied and reported for final analysis," Prince Abdul Rahman added.

Dollar Drifts Lower; Gold Hits New High

Agencies

LONDON — The dollar slipped against the euro late yesterday amid a growing belief that US rate setters will tone down the rhetoric at next week's interest rate decision, signaling that the rate hiking cycle may be nearing an end.

The euro rose to 1.1820 dollars in late European trading, from 1.1818 dollars late on Thursday in New York. The dollar rose to 120.56 yen from 120.33 yen on Thursday.

Gold prices meanwhile hit the highest level for 24-and-a-half years, striking \$550.75 per ounce in London - the best level since April 1981. The precious metal has been reaching new fresh high points for many years in the past fortnight on strong buying by investment funds, looking for havens amid firming US inflation.

On the London Bullion Market, the price of an ounce of gold stood at \$525.50 compared with \$515.70 late Thursday.

The pound, meanwhile, rose after it emerged that Britain's trade position with the rest of the world improved in October, to the tune of one billion pounds from the previous month.

The yen dropped against the dollar after Japan's third quarter economic growth data was revised by half, to 0.2 percent, dealers said.

In late trade, the euro was changing hands at 1.1820 dollars against 1.1818 late Thursday in New York, 142.55 yen (142.18), 0.6753 pounds (0.6740) and 1.5399 Swiss francs (1.5365). The dollar stood at 120.56 yen (120.33) and 1.5027 Swiss francs (1.2997).

The pound was being traded at 1.7551 dollars (1.7556).

Fed Likely to Continue Rate Hikes: IMF Chief Economist

Agence France Presse

PARIS — The International Monetary Fund's chief economist, Raghuram Rajan, predicted yesterday that the US Federal Reserve would probably continue to raise interest rates due to the vigor of the US economy.

"At present, I would not say that they are in a position to stop increasing interest rates. But it may come, if the economic data becomes softer," Rajan said in a meeting with several reporters in Paris.

Most analysts have forecast that Fed policymakers would raise key interest rates at their meeting next week, for the 15th month in a row.

The Federal Open Market Committee was expected to increase the federal funds rate by a quarter point to 4.25 percent at the meeting Tuesday and by a further quarter point at Jan. 31 and March 28 meetings next year.

"We have a very strong growth in the US" at the moment, Rajan said. "The fact that growth is still so strong means that (the Fed) should be careful because inflationary pressure will increase."

The IMF economist's comments on inflation echoed the views of the latest report by the Organization for Economic Cooperation and Development.

Rajan expressed support for the Fed to set an inflation target, a policy adopted by the European Central Bank and the Bank of England.

Fed Chairman-designate Ben Bernanke, who is to replace Alan Greenspan at the end of February, has backed the idea.

Inflation targeting would contribute to

"the de-personalization" of Fed policy, which is currently closely associated with Greenspan, the IMF economist said, as well as to "increased transparency."

"It does not necessarily imply rigidity because it's a monetary target. It allows flexibility to take into account" a growth slowdown, he said.

Turning to next week's World Trade Organization ministerial meeting in Hong Kong, Rajan urged the 148 WTO members to "show flexibility" in attempting to forge an agreement on liberalizing trade.

"What we need is for all sides to show flexibility," he said, of the six-day talks due to open Tuesday.

Agricultural subsidies remain a main sticking point in the run-up to the negotiations.

Rajan said "it would be a missed opportunity" if the WTO members cannot reach the beginning of a deal in Hong Kong. "What we need is more negotiations and less initial positions," he said.

"Developing countries are underestimating the benefits" they could draw from a deal allowing them more access to the rich countries' markets. And "developed countries are underestimating the benefits" they could draw from a better access to the services and industry markets of developing countries.

He acknowledged that some of the poorer countries may be hurt by a reduction in farm tariffs on imports from developed countries.

"Some very poor countries which benefit from preferential access could be hurt," he said, but "that's not a reason to stop the whole round."

24/7 order





Infocus

SAUDI ARABIA

September 14, 2005 ~ Volume II

SPECIAL ADVERTISING SUPPLEMENT TO
The Washington Post



Prince Abdulrahman bin Saud Al Kabier

With Saudi Arabia transforming its economic structure and the role of the private sector increasing rapidly, Prince Dr. Abdulrahman bin Saud Al Kabier was quick to recognize the need among both Saudi and international companies, for expertise in both Islamic law and economic matters.

With degrees in economics and Islamic law and a doctorate in comparative jurisprudence, he was well qualified to provide a service linking the two disciplines.

He did more than that. He created a business, under one roof, which specializes in providing know-how in economic affairs, Islamic law, commercial law, administrative matters and translation requirements.

"I faced a lot of criticism," says the prince. "People were telling me that the identity of the company would be unclear. They did not

**"We provide tailor-made solutions.
We don't believe in ready-made formulas"**

Prince Abdulrahman bin Saud Al Kabier

understand it. But I was so convinced!"

Since then, however, Prima Law & Consultations Office has established itself as the pre-eminent enterprise in its field. The group

THE PRINCE OF LEGAL EAGLES

A Saudi consultancy offers specialization in Islamic law, economic affairs, translation and administrative matters under one roof

includes four offices namely:

- 1- Prima Law & Shari'ah Consultations.
- 2- Prima Economic Consultations.
- 3- Prima Administrative.
- 4- Prima Translation.

The prince explains that while the four offices are all part of the same integrated business, they each have their own separate and independent identity.

The benefit of this arrangement is that it enables speedy communication between the four offices and guarantees client privacy. The approach also insures greater cost efficiency in meeting the client's needs by delivering precision in any combination of services offered by Prima's four specializations.

"We may seem more expensive than the average but at the end, our structure allows us to be more cost effective," he says.

He first conceived the idea of establishing

such a business in 1999 and after a two year period of planning and structuring its strategy, Prima began its activities in January 2003.

Since then, working in collaboration with well-established international partners, Prima has chalked up an impressive track record.

Prima has become the legal counselor and economic and administrative consultant for several public and private agencies in the Kingdom, such as the Chamber of Commerce & Industry, the Saudi Organization for Industrial Estate & Technology Zones and the Saudi Arabian General Investment Authority. On the international level, Prima has been invited with the Simmons & Simmons law firm to bid for the assignment of legal consultant for the Saudi railways network expansion project.

It has also submitted, together with A.T. Kearney Management Consultants, a proposal for the development of incentive programs for

the private sector participation in the Kingdom's electricity services and water desalination sectors. Currently, Prima Law & Consultations Office is cooperating with Freshfields Bruckhaus Deringer for submission of proposals to the SWCC related to privatization schemes intended by the SWCC. There are similar proposals underway related to Flour Mills and Grain Silos privatization plans, as well as other contracts with several companies in the private sector.

"We provide tailor-made solutions. We don't believe in ready-made formulas," says the prince.

With many opportunities for further work, he is keen to welcome new international firms to collaborate with Prima in the Kingdom. One of the achievements made by Prima was the preparation of a study of the Kingdom's system of justice.

Other consultants also contributed, of course, but Dr. Bin Saud Al Kabier says that when the proposed reforms were announced, 90 percent of the changes approved had been those advised by Prima.

The business has now been commissioned to write the Kingdom's first guide on grievance procedures, explaining which authorities should be consulted over such matters.

Dr. Bin Saud Al Kabier says, "the prime objective is to make Prima the first office, in name and in action at both local and regional levels, during the next five years."



شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

(ب) تراورز و هاملنز

خبراتنا في المنطقة



تراورز وهاملنز – خبراتنا في المنطقة



● خبراتنا في المملكة العربية السعودية:

تشمل تجربتنا في المملكة العربية السعودية تقديم المشورة لمجموعة واسعة من العملاء تتراوح بين الشركات العامة والشركات الدولية إلى الشركات الإقليمية الخاصة والمصارف وصناديق الإستثمار في مشروعات البنية التحتية الأساسية وحتى الإدارات الحكومية المركزية، والمجموعات العائلية والأفراد من ذوي الملاءة المالية العالية.

وقد قمنا بالعمل في مجموعة من المشروعات والمعاملات المتنوعة ابتداءً من الصفقات المركبة عبر الحدود للشركات والمجموعات العائلية إلى البيع والتخارج من أعمال يديرها ويملكها أفراد، ولدينا نقاط قوة خاصة في مجال تمويل الشركات والتمويل العقاري ومشروعات الطاقة والمشروعات بصفة عامة والثروات الخاصة والتمويل الإسلامي.

● قطاع الشركات والقطاع التجاري:

مجموعة الجميع: قمنا بتمثيل شركة الجميع القابضة، وهي إحدى الشركات الصناعية والمالية السعودية الكبرى، بخصوص استثماراتها الاستراتيجية في شركة Gulf Infrastructure Limited وهي الشركة القابضة النهائية لثلاث مشروعات في منطقة الحد الصناعية في مملكة البحرين أحدهم محطة لتوليد الكهرباء بطاقة ٥٠ ميغاواط والثاني مصنع لإنتاج سبائك الحديد والثالث مصنع لإنتاج حديد التسليح. وقد تضمن عملنا في هذا التكليف، ضمن أمور أخرى، إجراء دراسة قانونية شاملة (فحص نافي للجهالة) خلال ٤٨ ساعة فقط. وقد قمنا مؤخراً أيضاً بتمثيل شركة الجميع المحدودة بخصوص استحواذها على ٢٠٪ من حصة زيادة رأس مال شركة "يونيفرسال رولنج ميلز".

صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية التحتية: تم تكليفنا بالعمل في مشروع شراء حصة بقيمة ٤٨ مليون دولار أمريكي تمثل نسبة ٢٣٪ تقريباً من أسهم الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) والتي قامت بتطوير مشروعين رئيسيين هما: مصنع لإنتاج الميثانول بطاقة إجمالية سنوية قدرها ٩٧٠,٠٠٠ طن سنوياً، ومصنع لإنتاج البوتانديول بطاقة ٧٥,٠٠٠ طن متري سنوياً، وبعد ذلك قمنا بتمثيل البنك في عملية تخارج كاملة من الشركة.

صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية التحتية: تم تكليفنا بالعمل في عملية شراء حصة أقلية بقيمة ٤٠ مليون دولار أمريكي في شركة البوليبروبيلين المتقدمة وهي شركة مساهمة جديدة أسست في المملكة العربية السعودية لغرض إنشاء وتشغيل مجمع متكامل لتصنيع وإنتاج البروبين والبوليبروبيلين في الجبيل، وبعد ذلك قمنا بتمثيل البنك في عملية تخارج كاملة من هذا المشروع الاستثماري.

تراورز وهاملنز – خبراتنا في المنطقة



شركة BNP Paribas للاستثمار: قمنا بتقديم استشارات لأول مشروعين استثماريين لصندوق الاستثمار الإقليمي الجديد للشركة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي كما كُلفنا مؤخراً بالعمل في المشروع الاستثماري الثالث. كذلك قمنا بتمثيل الصندوق في أول صفقة له خارج البحرين وهي شراء حصة أقلية في شركة سعودية للوجبات السريعة بالمنطقة الشرقية، ولم يُكتب لهذه الصفقة النجاح. وقد اشتمل عملنا في كلا هذين التخليقين على القيام بعمليات التفاوض والاتفاق على الأحكام الحمائية للعميل.

شركة الكابلات السعودية: تم تكليفنا بالعمل كمستشار قانوني لعملية طرح لانتداب عام لزيادة رأسمال شركة الكابلات السعودية بقيمة ٢١٠ مليون ريال سعودي (٥٥ مليون دولار أمريكي).

شركة استيراد الاستثمارية: قمنا بتمثيل شركة استيراد الاستثمارية، وهي شركة استثمار بحرينية، في عملية شراء الشركة لحصة أقلية في شركة سعودية تمارس أنشطتها في السعودية وفي سلطنة عُمان حيث تقدم خدمات متخصصة في مجال التركيبات والتجهيزات النفطية. وفي الآونة الأخيرة ساعدنا شركة "استيراد" في إعادة هيكلة حصتها في شركة "تبريد" وهي إحدى الشركات التي تستثمر فيها شركة "استيراد" أموالها.

عمليات تمويل لمشروعات خاصة بشركات كبرى للإنتاج المزدوج للكهرباء والمياه: ما زلنا نقدم خدماتنا الاستشارية لمشروعات شركتين تقومان بتنفيذ مشروعات إنتاج مزدوج للكهرباء والمياه بصفتنا مستشار دولي في الأمور الناشئة عن إجراءات تمويل مشروعاتهما مثل حجم مساهمات وقروض المساهمين ووسائل سداد القروض التكميلية، والأمور المتعلقة بمعدلات التحوط وأدواته المالية، وتقديم ضمانات من العميل على الاستثمارات، وطلبات التنازل والموافقة اللازمة لضمان فعالية إدارة المستندات المالية. وقد دأبنا على تقديم خدماتنا الاستشارية لإحدى هاتين الشركتين منذ عام ٢٠٠٦م عندما حقق تمويل المشروع إغلاقه المالي (وقد سبق لنا أن قدمنا خدماتنا الاستشارية لرعاية المشروع عند تقديمهم لعطائهم الذي فازوا بموجبه بعملية تنفيذ المشروع) كما أننا نقدم استشاراتنا للشركة الأخرى منذ عام ٢٠٠٩م.

تراورز وهاملنز – خبراتنا في المنطقة



إحدى المؤسسات الوطنية السعودية: نقوم الآن بتقديم استشارات لهذه المؤسسة بخصوص عملية إعادة هيكلتها وتخصيصها وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم ٣٢ / م / ٥١٠، وقد فرنا بعقد تنفيذ هذا العمل من خلال عرض مشترك قدمناه مع المكتب الأول للمحاماة والاستشارات في الربع الأول من عام ٢٠١٢م والذي تم تجديده مؤخراً. ويتضمن هذا المشروع ثلاثة مراحل رئيسية هي: (١) تأسيس كيان تنظيمي جديد يتولى تنظيم والإشراف على القطاع ذي العلاقة في المملكة (٢) تأسيس عدد من الشركات الخاصة في القطاع (أربع شركات حسب المقرر) وتحويل أصول وخصوم تلك الشركة الوطنية إلى الشركات الأربع التي سيتم تأسيسها و(٣) بيع حصص تلك الشركات من خلال منافسة عامة. وسوف نقوم بالتشارك مع المكتب الأول بتقديم الاستشارات اللازمة لكافة جوانب المشروع.

شركة صحارى الدولية: قمنا بتقديم خدماتنا الاستشارية لهذه الشركة الهولندية بخصوص شراء ٧٠٪ من حصص شركة "صحارى نت" وهي شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة، كما قدمنا استشاراتنا أيضاً للمشتري بخصوص الحصول على موافقة على الاندماج من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية وفيما يتعلق أيضاً بالالتزام بالأنظمة واللوائح ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي في السعودية. وقد قمنا بإعداد وصياغة جميع المستندات المتعلقة بهذا الموضوع ومنها اتفاقية بيع وشراء الحصص واتفاقية المساهمين.

🌐 القطاع العقاري:

شركة الأولى الدولية للتطوير العقاري: قدمنا خدماتنا الاستشارية لهذه الشركة السعودية المتخصصة في التطوير العقاري ومشروعات الإسكان بالمملكة، وشمل ذلك تقديم استشارات تتعلق بإنشاء مشروعات مشتركة تغطي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تشمل مشروعات تطوير مشتركة متعددة الاستخدامات، ومشروعات عامة للتطوير العقاري إضافة إلى أمور خاصة بتنظيم الشركة وعمليات التوظيف.



تراورز وهاملنز – خبراتنا في المنطقة



قطاع الطاقة:

محطة القرية لتوليد الكهرباء – المملكة العربية السعودية: قمنا بتقديم خدماتنا الاستشارية لتحالف شركات يضم شركة تيناجانشونال بيرهاد ومجموعة بن لادن السعودية وشركة يوناتيد انفراستركشر ديفلوبرز وذلك كمستشار دولي رئيسي لهذا التحالف بخصوص العرض المقدم منه إلى شركة الكهرباء السعودية لتطوير وتمويل وتصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة محطة غازية لتوليد الكهرباء بطاقة إنتاجية مقترحة تتراوح بين ١٨٠٠ – ٢٠٠٠ ميجاواط وتقع على مسافة ١٠٠ كم تقريباً جنوب مدينة الدمام بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. وقد تضمن دورنا في هذا المشروع الرد على استفسارات المتنافسين بخصوص مستندات المشروع، إعداد نموذج شامل لعقد أعمال هندسة وتوريد وتنفيذ EPC، إعداد اتفاقية تمويل شاملة، إعداد مسودة نطاق التكلفة والعمل وخطابات الالتزام والأنعاب، اتفاقية التشغيل والصيانة، إضافة إلى تقديم استشارات طوال المرحلة السابقة على تقديم العروض.

مشروع الشعبية (٣) للإنتاج المزدوج وتوسعة الشعبية: تم تكليفنا من قبل كل من شركة الشعبية للمياه والكهرباء وشركة مشروع توسعة الشعبية في المملكة العربية السعودية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات حتى عام ٢٠١٣ كمستشار قانوني للمشروع لتقديم المشورة بشأن جميع الجوانب التشغيلية للمرحلة الثالثة لتوسعة الشعبية الخاصة بمحطة الإنتاج المزدوج للمياه والكهرباء، والتي بدأت مؤخراً في التشغيل التجاري. وقد اشتمل دورنا في هذا المشروع على تقديم المشورة للمالك في جميع الجوانب المؤسسية، والتمويل والبناء والتشغيل والصيانة المتعلقة بامتلاك وتشغيل مشروع التوسعة، بما في ذلك تقديم المشورة في الاستحقاقات التعاقدية للموزعين الرئيسيين، وعقود الهندسة والتوريد والبناء، والتشغيل والصيانة والالتزام بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة، وتقديم التقارير بموجب اتفاقيات التمويل المختلفة ذات الصلة بالمشروع.

مشروع رأس الزور للإنتاج المزدوج للمياه والكهرباء: قمنا بتقديم خدماتنا الاستشارية لمجموعة متنافسين فيما يتعلق بمشروع محطة إنتاج المياه والكهرباء المستقل في رأس الزور في المملكة العربية السعودية. وشمل ذلك جميع جوانب العطاء بما في ذلك اتفاقيات المشروع، وعقود الهندسة والتوريد والإنشاء، والتشغيل والصيانة، واتفاقية التمويل الشاملة.

تراورز وهاملنز – خبراتنا في المنطقة



المشروعات

شركة أسمنت القصيم: قدمنا خدمات استشارية للمالك بخصوص منازعات وتسوية مطالبات مستمرة منذ وقت طويل تتعلق بأوامر تغيير وتأخيرات وعيوب في العمل بموجب عقود هندسة وتوريد وإنشاء EPC موزعة على مجموعة من المقاولين الآسيويين بقيمة إجمالية ٨٠ مليون دولار أمريكي خاصة بإنشاء مصنع أسمنت جديد.

مطار المدينة المنورة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص: قدمنا استشارات تتعلق بعرض امتياز هذا المشروع وقمنا بصياغة مستندات عقد الهندسة والتوريد والإنشاء EPC.

مشروع شركة "فكرة" لإقامة أول مجمع لإنتاج رماد الصودا وكلوريد الكالسيوم: تقوم شركة فكرة لرماد الصودا وكلوريد الكالسيوم (أسيك) بإنشاء مصنع جديد بكامل مرافقه وتجهيزاته التحتية الأساسية لإنتاج ٦٠٠,٠٠٠ متر طني سنوياً من كلوريد الكالسيوم وذلك على مرحلتين في مدينة الجبيل الصناعية الثانية ومن المقرر أن يتم بيع منتجات المصنع عن طريق المتعهدين ومن خلال البيع المباشر في الأسواق، ونحن نقدم استشارات قانونية تغطي كافة عقود أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء وإنشاء المصنع بنظام تسليم المفتاح، كما تشمل هذه الخدمات إدارة الإجراءات وصياغة عقود تسليم المفتاح على أساس مبالغ إجمالية مقطوعة (اتفاقيات مع مقاولين محليين وخارجيين إضافة إلى اتفاقية خاصة بالضرائب) واتفاقيات الترخيص التقني والخدمات الفنية للمرحلة الأولى من المشروع البالغ قيمتها ٤٠٠ مليون دولار أمريكي.

القطاع المصرفي والتمويل

مجموعة سامبا المالية: قمنا بتقديم استشاراتنا لمجموعة سامبا المالية بخصوص: قرض محدد الأجل بقيمة ١١,٤ مليون دولار أمريكي مقدم إلى شركة بحرينية لتمويل حصتها في زيادة رأسمال شركة منتجات كيميائية سعودية، وقرض محدد الأجل بقيمة ٩٥ مليون دولار أمريكي وسحب على المكشوف وخطاب اعتماد مقدم إلى شركات مقاولات سعودية كبرى لتمويل مشروع تطوير وإنشاء مجمع عقاري سكني في دولة قطر، وقرض محدد الأجل بقيمة ١٠٦,٧ مليون دولار أمريكي لتمويل تنفيذ مشروع فندق وبرج مكاتب في دبي.



تراورز وهاملنز – خبراتنا في المنطقة



إحدى الشركات السعودية: قدمنا استشارات لشركة سعودية مدرجة في سوق "تداول" بخصوص قرض افتتاحي مجمع بقيمة ٥٣٤ مليون دولار أمريكي وتسهيلات لرأس المال العامل بقيمة ٢٦٧ مليون دولار أمريكي. هذه التسهيلات، التي ستقدم بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية وضمانها من الشركة مع التنازل عن عوائد التأمين، سوف تستخدم لسداد قروض مدينة بها الشركة وفي أغراض عامة خاصة بالشركة تشمل إصدار ضمانات ابتدائية ونهائية لعرض مقدم من الشركة لإحدى المشروعات وخطابات اعتماد وضمانات أخرى.

الثروات والصناديق الخاصة

نظراً لطبيعة الأحوال والظروف الخاصة بعملائنا فإن كثيراً من أعمالنا في هذا المجال يدخل في نطاق السرية، ومع ذلك فإن مجالات خبرتنا في هذا السياق تشمل شراء عقارات سكنية مرتفعة القيمة، إدارة الشركات والصناديق الخاصة، المكاتب العائلية، الهجرة والجنسية، الأموال والمواريث العقارية، الاستشارات المتعلقة بالوراثات والشركات الموزعة في أكثر من دولة، ترتيبات ما بعد الوفاة، المؤسسات الخيرية الخاصة، اليخوت الخاصة، الاستشارات الضريبية (بما في ذلك الضرائب الخارجية) الوصايا والأوقاف، وفيما يلي بعض الأمثلة:

تراورز وهاملنز – خبراتنا في المنطقة



- **عملاء في منطقة الشرق الأوسط:** قدمنا خدمات استشارية قانونية إلى أكثر من ٣٥ عميلاً في منطقة الشرق الأوسط بخصوص نظام الضرائب الجديد الخاص بالعقارات السكنية عالية القيمة بما في ذلك خيارات تتعلق بهياكل ملكية بديلة تأخذ في الاعتبار الأمور المتعلقة بالضريبة والوراثة، كما قدمنا إستشارات تتعلق بحل هياكل ملكية قائمة.
- **عائلة كويتية:** قدمنا خدماتنا الاستشارية إلى إحدى العائلات الكويتية بخصوص الضرائب المفروضة على استثمارات في عقارات بالمملكة المتحدة وشمل ذلك استشارات تتعلق بصندوق استثماري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **أحد العملاء بدولة الإمارات:** قدمنا استشاراتنا إلى أحد العملاء بدولة الإمارات بخصوص وضع هيكل ضريبي فعال لصالح أسرة مقيمة بالمملكة المتحدة، عقب صدور أمر من محكمة بريطانية يقضي بتحمل الإعالة والنفقة.
- **عائلة بحرينية:** قدمنا خدماتنا الاستشارية إلى إحدى العائلات البحرينية بخصوص حل وتصفية صندوق استثماري خاص بالخارج وتقديم إستشارات ضريبية وفقاً للقوانين البريطانية بخصوص ملكية شخصية لأصول وموجودات بريطانية.



شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات
Prima Law and Consultations Office Co.

اتصل بنا

شركة المكتب الأول للمحاماة والاستشارات - الرياض

المملكة العربية السعودية

ص.ب ٦٩٠٥٦ الرياض ١١٥٤٧

هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢١٩٨٠١٠

فاكس: ٠٠٩٦٦١١٢١٩٨٠٥٠

البريد الإلكتروني: admin@primaconsultants.com.sa

